سلسلة دراسات استراتيجية 3

معهد ابراهيم أبو لغد
للدراسات الدولية

خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية

حسن خضر

تعقيب وحوار
مجموعة من المختصين

2003

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

حسن خضر
خصوصية نشوء النخبة الفلسطينية
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

خصوصية نشوء وتكوين
النخبة الفلسطينية

حسن خضر

تعقيب

د. علي الجرباوي

خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية

The Emirgence & Evolution of the Palestinian Elite

Hassan Khader

الطبعة الأولى – نيسان/أبريل – 2003

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-00-6

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail: giis@birzeit.edu
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان – رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزَّع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية ٧

تعقيب د. علي الجرباوي ٤٣

وقائع الحوار ٥١

خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية

حسن خضر*

* كاتب وناقد أدبي، مدير تحرير مجلة الكرمل.

تطرح هذه الورقة فرضيات يصعب التحقق منها دون استخدام المنهج الإحصائي من ناحية، وتحليل المعطيات الاجتماعية والسياسية على مدار حقبة تمتد قرابة نصف قرن من الزمن من ناحية أخرى. وهي مهمة أكبر من نطاق هذه الورقة، كما أن ندرة واعتباطية الدراسات الخاصة بموضوع النخبة الفلسطينية[1]، تجعل حصر الموضوع في نطاق الفرضيات، أسلم من التورّط في حقل يفتقر إلى المراجع المعترف بها، وغير الخلافية. ولعل تداول هذه الفرضيات واختبارها، للتدليل على صوابها أو على ما لحق بها من أخطاء، يسهم في فتح آفاق جديدة للنقاش في حقل العلوم الاجتماعية في فلسطين.

الفرضيات الأساسية في هذا الصدد هي خصوصية نشوء وتكوين النخبة السياسية الفلسطينية، وإمكانية النظر إلى طريقة إدارة الصراع الخارجي، وطرح الأولويات القومية، كتعبير عن الصراع داخل النخبة نفسها، وما ينجم عنه من تبدل في مراكز القوة والنفوذ؛ وتلك ديناميات يمكن العثور على تجلياتها المباشرة في الخطاب السياسي، وفي الأهداف التي تضعها النخبة على الأجندة القومية، وفي الأدوات التي تستعين بها لتحقيق تلك الأهداف. وإذا كنّا لا نستطيع الاعتماد على العلاقة المتبادلة بين الصراع الداخلي من ناحية، وطريقة إدارة الصراع الخارجي من ناحية أخرى، كعامل وحيد في تحليل التحوّلات السياسية والاجتماعية الكبرى، فإن التركيز على هذا العامل يسهم في خلق قدر من التوازن مع عوامل أخرى، احتلت مركز الصدارة في تحليل الانتفاضتين الأولى والثانية، مثلا.

والمنهجية المتعبة في هذا الصدد تعتمد سوسيولوجيا المعرفة، التي ترى في الأفكار تعبيرا عن مصالح طبقية في نهاية الأمر، وفي الحقائق الاجتماعية عقلنة للمصالح. ذلك لا يعني، بالضرورة، السقوط في قبضة العلاقة الجامدة بين البنائين الفوقي والتحتي، حسب التعبيرات الماركسية التقليدية. فالمعالجة، هنا، أقرب إلى ماكس فيبر منها إلى ماركس، بقدر ما يتعلّق الأمر بما تمارسه الأيدولوجيا في حالات محددة من نفوذ على المصالح الطبقية والاجتماعية نفسها.

وربما تجدر الإضافة إن دينامية الحراك الاجتماعي، أو عملية الانتخاب والإقصاء داخل حدود النخبة، تعتبر ذات نفوذ حاسم في تقرير الأيديولوجيا، أو خطاب النخبة السائدة. فكثيرا ما يعبر الخطاب عن مواقف لا تجد تفسيرها العقلاني في متطلبات الصراع مع عدو في الخارج، مثلا، بقدر ما تجد تفسيرها العقلاني في صراع عناصر محددة داخل النخبة على مواقع النفوذ، أو في طموح عناصر من خارجها للالتحاق بصفوفها، استنادا إلى أيديولوجيا يُعتقد أنها ذات جاذبية خاصة للجماهير. وقد تصبح المزايدة على من يكسب أكثر عنوان لعبة الحراك الاجتماعي، أو الصراع داخل النخبة في حالات محددة.

وفي هذا الصدد يمكن لسوسيولوجيا المعرفة، مستعينة بما تحقق في حقل العلوم الإنسانية ـ كالدراسات الأدبية واللغوية الحديثة وعلم النفس ـ من أدوات ومفاهيم، مثل الخطاب والسلطة والمعرفة، والوعي، وغير المفكر به، امتلاك رؤية نقدية تحليلية، تمكننا من طرح احتمالات مختلفة لقراءة الواقع، بدلا من الاقتصار على رؤية أحادية الجانب.

وإذا أسهمت الفرضيات المذكورة في توسيع دائرة النقاش حول الانتفاضتين الأولى والثانية، ربما يعود علينا النقاش بفائدة عملية إلى جانب الفائدة النظرية المرجوّة. وقبل الشروع في هذا الأمر، نحتاج إلى تعريف مفاهيم متداولة في هذه الورقة، وإلى نوع من المراجعة التاريخية لوضع المفاهيم في سياقها الزمني الصحيح.

مفاهيم ضرورية

النخبة: ثمة نقاش لم يتوقف منذ ظهور دراسات النخبة في ثلاثينات القرن الماضي حول التوّصل إلى تعريف محدد لكلمة النخبة. وغالبا ما تدور بين حدين متطرفين ينفي الأوّل ـ كما يتجلى في اتجاهات قوية في علم الاجتماع الأميركي ـ أي مكانة خاصة للنخبة، بينما يمنحها الثاني ـ المتمثل في علم الاجتماع الماركسي بمدارسه المختلفة ـ مكانة مركزية في إدارة وحماية مصالح الطبقات السائدة. ولسنا، هنا، بصدد التعرض لهذا النقاش، بل طرح تصوّر للنخبة من خلال الاستعانة بعبارة ذات

حضور في الثقافة العربية الكلاسيكية. العبارة هي أهل الحل والعقد. إن تجريد هذه العبارة من دلالتها الفقهية، يمنحها مكانة واضحة في مجمل النقاش الدائر حول مفهوم النخبة. فأهل الحل والعقد هم متخذو القرارات، أو الذين يمارسون نفوذا على عملية اتخاذ قرارات، تتجاوز حدود المصلحة الفردية، إلى المصلحة العامة، وهم أشخاص يتمتعون بمكانة اجتماعية معنوية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو يملكون أدوات السيطرة مثل الجيش أو الميليشيات، أو يمثلون طوائف دينية أو جماعات عرقية أو قبلية معيّنة، وهذه الأشياء مجتمعة أو فرادى تؤهلهم لادعاء تمثيل المصلحة العامة.

وبما أن مفاهيم مثل المصلحة العامة، ومثل المؤهلات الاجتماعية ذات طبيعة إشكالية، وغالبا ما تختلط فيها المصالح التمثيلية لفئة ضيقة، سواء كانت عرقية أو طائفية، أو مهنية، أو طبقية، بمصالح الجماعة القومية، فإن السمة الأولى التي نود التركيز عليها، والتي يشترك فيها هؤلاء هي اتخاذ القرارات، أو التأثير عليها بطريقة فعّالة، والسمة الثانية هي المكانة الاجتماعية ـ بصرف النظر عن نطاقها التمثيلي أو شرعيتها على المستوى القومي ـ إذ لا توجد جماعة من الناس يمكن أن توسم بالنخبة دون توفير هذين الشرطين.

وإذا اعتبرنا أن السياسة كشرط من شروط العمران (بالتعبير الخلدوني) سمة ملازمة للمجتمعات البشرية، يصعب تصوّر وجود جماعة تتمكن من حيازة هذين الشرطين دون أن تكون لديها صلة مباشرة بالعملية السياسية. وبما أن إدارة المنافع العامة (وهذا مفهوم أوسع للعملية الاقتصادية) سمة ملازمة للمجتمعات البشرية، فإن لاتخاذ القرارات، أو التأثير عليها صلة عضوية مباشرة بالمصالح الواقعية أو المفترضة التي تدعيها مختلف الطبقات الاجتماعية لنفسها في سياق السيطرة على موارد وأدوات الإنتاج وتوزيع الثروة الاجتماعية. لذلك، يمكن القول على سبيل الإيجاز إن النخبة هي زواج المال بالقوّة.

خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية: لا يمكن تصوّر اكتمال أسباب العمران البشري، دون وجود نخب اجتماعية. وهذا الأمر ينطبق

على المجتمع الفلسطيني، كما ينطبق على بقية المجتمعات في الكون. وهناك أوجه للشبه بين كيفية نشوء الوعي القومي الحديث في فلسطين بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبقية الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية. وإذا كانت الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية لانسلاخ الولايات العربية عن الإمبراطورية العثمانية بالقوة بعد الحرب العالمية الأولى ذات خصائص مشتركة بينها، إلا أن وقوعها تحت هيمنة قوى كولونيالية مختلفة فرض عليها تطوّرات مختلفة، أيضا. وقد لعب وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وما صاحبه من هجرة يهودية واسعة النطاق إلى البلد، ووقوع فلسطين في قبضة الانتداب البريطاني، دورا أساسيا في تمييز خصوصية نشوء وتبلور الحركة القومية الفلسطينية، وفي بلورة وعي ودور النخب الاجتماعية والسياسية والثقافية فيها، بطريقة تختلف جذريا عن مثيلاتها العربيات.

ويمكن النظر في هذا السياق إلى الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، باعتبارها السنوات التكوينية الحاسمة في نشأة الحركة القومية الفلسطينية بصورتها الحديثة المعروفة حتى الآن. ففي الفترة المذكورة تبلور دور المدن الساحلية مثل يافا وحيفا وغزة، وتعزز دور القدس كعاصمة سياسية للإقليم، وتمركزت في تلك المدن طبقة وسطى جديدة من المهنيين والحرفيين والتجار والمثقفين وصغار الموظفين وعمّال الخدمات، إلى جانب الشرائح الاجتماعية التقليدية من كبّار ملاّك الأراضي، والأعيان، وكبار البيروقراطيين في الإدارة العثمانية السابقة، والبريطانية اللاحقة.

وقد أسهمت عوامل مثل تحويل فلسطين إلى وحدة إدارية موّحدة تحت سلطة الانتداب، وإلى مركز للمجهود الحربي البريطاني، في سنوات الحرب العالمية الثانية، وتحسّن الإنتاج الزراعي، وبدايات التصنيع، وتوّسع النشاط التجاري، واقتصاد الخدمات، وظهور مصفاة للنفط في حيفا، إلى جانب - وعلى خلفية - احتدام الصراع ضد الاستيطان اليهودي، وسلطة الانتداب، في تهيئة المناخ المناسب لظهور الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والتجمعات والأنشطة الثقافية بالمعنى الحديث للكلمة.

يمكن لكل مهتم بتاريخ تلك الفترة العودة إلى أدبيات مختلفة حاولت رصد ظواهر معيّنة مثل ظهور الصحافة، أو ظهور الأحزاب والجمعيات، أو تبلور الوعي القومي الحديث، وتفاصيل الصراع ضد الاستيطان اليهودي وسلطة الانتداب[٢]. وما يعنينا في هذا السياق أن عملية الحراك الاجتماعي تلك، بما ينطوي عليه الأمر من صراع داخل النخبة على مواقع النفوذ، وما ينطوي عليه من خروج لقوى مهيمنة، وصعود لقوى أخرى، قد تعرّضت للبتر بطريقة نادرة المثال.

تعرّض المجتمع الفلسطيني نفسه ـ أي الحامل الموضوعي لوجود نخب اجتماعية، والحاضنة الطبيعية لممارسة فعاليتها السياسية والثقافية والاقتصادية ـ إلى التدمير الشامل، عندما خضعت مناطق واسعة من البلد للتطهير العرقي، وتحوّلت أعداد هائلة من السكان إلى لاجئين، واختفى النظام السياسي من الوجود في عام ١٩٤٨.

العامل الخارجي في تشكيل النخبة

لعل أكثر أوصاف ما أصاب الفلسطينيين دلالة قد جاءت على لسان عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلنغ، الذي ذكر أن خسارة الفلسطينيين الحقيقية في حرب ١٩٤٨ تمثلت في خسارتهم للمدن الساحلية، أي الحاضنة الطبيعية للطبقة الوسطى، والمعمل الاجتماعي لتوليد الأفكار والحركات السياسية والثقافية[٣]. فبعد تلك الحرب ضاعت المدن الساحلية، وأصبحت القدس مدينة ثانوية، ولم تتمكن المدن الجبلية المحافظة من تشكيل مراكز مدينية يعتد بها، كما وقعت غزة تحت الثقل الهائل لموجة اللاجئين الجدد.

وإذا شئنا ترجمة الآثار المترتبة لعملية البتر سالفة الذكر بلغة العلوم الاجتماعية يمكن القول إنها أضفت خاصية فريدة على المجتمع الفلسطيني، الذي لم يجد نفسه مضطرا لبلورة نخب اجتماعية جديدة بعد هزيمته المدوية وحسب، بل اكتشف، أيضا، أن عملية ظهور نخب جديدة، أو حفاظ نخب قديمة على وجودها، أي كيفية ضبط قوانين لعبة الحراك الاجتماعي، أصبحت مرتبطة بقوى خارجية، أيضا. ولعل هذا

يفسّر التشدد القوموي العروبي، الذي وسم الحركة القومية الفلسطينية في الستينات والسبعينات، والتشدد الإقليمي الفلسطيني في الثمانينات، والنفوذ القوي للأصولية المتشددة في أوساطها منذ منتصف التسعينات. وهي مسألة سنعود إليها لاحقا.

هناك خاصية أخرى فريدة وسمت المجتمع الفلسطيني بعد اختفاء النظام السياسي من الوجود، وهي تحوّل ما بقي من المجتمع الفلسطيني إلى أشلاء، بالمعنى الحرفي للكلمة، أي تحوّله إلى مجتمعات. فقد ظهرت تجمّعات ديمغرافية فلسطينية في كل من إسرائيل، وغزة، والضفة الغربية، لكنها افتقرت إلى التواصل اليومي، السياسي والثقافي والاجتماعي، والاقتصادي، وخضعت لأنظمة إدارية مختلفة، ومتصارعة، على مدار قرابة عقدين من الزمن، وكان عليها تضميد جراحها بطريقة منفردة في ظل ظروف سياسية مختلفة. ووصل الفصل التعسفي بينها إلى حد أن ما بقي منها في إسرائيل احتاج إلى ما يزيد عن عقدين من الزمن، للاعتراف بكونه جزءا طبيعيا من الشعب الفلسطيني. وكانت المفارقة التاريخية في هذا الصدد أن الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ قد أعاد توحيد تلك الأشلاء، وفتح باب التواصل اليومي السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي بينها. وهذه الحقيقة تفسّر عودة مركز الثقل في الحركة القومية الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ نهاية الثمانينات.

إلى جانب التجمعات والمجتمعات المذكورة، كانت هناك تجمعات ومجتمعات فلسطينية في الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفي سوريا ولبنان. وقد كانت تجمعات سوريا ولبنان، وما زالت، مفصولة عن تجمعات غزة والضفة الغربية. واتسم وجود الفلسطينيين في الضفتين الغربية والشرقية بخصوصية لم تتوفر لبقية الفلسطينيين في أي مكان آخر، حيث حصلوا على حقوق المواطنة الكاملة في ظل المملكة الأردنية، وهذا بدوره يفسر تشدد الحركة القومية الفلسطينية في قطاع غزة، وفي سوريا ولبنان، وتباطؤ مد منظمة التحرير الفلسطينية لنفوذها في الضفة الغربية حتى منتصف السبعينات، وربما كانت الانتخابات البلدية في عام ١٩٧٦ نقطة تحوّل حاسمة في هذا المجال[٤].

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن القيادة التقليدية المهزومة في حرب عام ١٩٤٨، لم تتمكن من الصمود لفترة طويلة من الوقت بعد الهزيمة، فسقطت محاولة إنشاء حكومة لعموم فلسطين في قطاع غزة، كما اختفت الهيئة العربية العليا. وسواء لم تكن لدى الفلسطينيين الإرادة الكافية، بعد هزيمتهم المروّعة، للدفاع عن نخبة تزعم تمثيل كيانيتهم الضائعة، أو كانت نزعتهم الدولانية في طور ضعيف من أطوار نموّها لا يؤهلها لوضع فكرة الكيانية المستقلة على جدول الأعمال، فمن المؤكد أن خضوعهم لحكم أنظمة عربية مجاورة، أو وجودهم بلا حقوق سياسية أو مدنية في دول الشتات الأخرى، لم يُقابل من جانبهم بكثير من الممانعة، في العقدين الأوّل والثاني بعد النكبة على الأقل.

القانون العام لظهور النخبة وشرط حمايتها

لا تتعارض الحقيقة السابقة مع حقيقة وجود منظمات فدائية فلسطينية منذ أواخر الخمسينات، فقد كانت تلك المنظمات، إما بعض تجليات التنافس العربي على تجنيد الفلسطينيين في الصراع العربي الداخلي، أو بعض تجليات محاولة البحث عن أفق لدى تجمعات فلسطينية مختلفة، وفي الحالتين كانت الآثار المترتبة على هزيمة حزيران هي العامل الحاسم في تحويل تلك المنظمات إلى حركات ذات نفوذ واسع في أوساط الفلسطينيين، وفي النظام الرسمي العربي، الذي أصبحت جزءا منه في وقت لاحق، وهذا ما منحها شرعية مكنتها من انتزاع حق تمثيل التجمعات الفلسطينية بصرف النظر عن أماكن وجودها، وكان عليها الانتظار حتى أواسط السبعينات للحصول على موافقة رسمية من النظام العربي بهذا الصدد.

كان من غير الممكن ظهور نخبة جديدة تتولى قيادة الحركة القومية الفلسطينية في المراكز المذكورة قبل هزيمة النظام العربي في عام ١٩٦٧، نظرا لتعارضها المؤكد مع سلطات الدولة في تلك الدول، واستحالة انتزاع شرعية عابرة للحدود، تشمل التجمعات الفلسطينية كافة، بحكم المصالح العربية المتضاربة.

لذلك، تمثلت الفرصة الوحيدة لتشكيل نخبة قيادية جديدة من الطبقة الوسطى، وبعض الوجاهات والكفاءات البيروقراطية في قيام النظام الرسمي العربي نفسه بتشكيلها، وبناء على قرار من مؤتمر عربي للقمة. وتلك هي قصة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في طورها الأوّل، أي قبل هزيمة حزيران، وقبل السيطرة عليها من جانب المنظمات الفدائية الفلسطينية.

وفي سيرة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، ما يدل على أن الخصوصية التي وسمت ظهورها في ظل النظام الرسمي العربي، قد أضفت عليها سمات خاصة، لن تصبح واضحة للعيان، إلا بعد نشوء السلطة الفلسطينية. فقد نشأت المنظمة بلا رقابة حقيقية من جانب التجمعات الفلسطينية الكبرى في الوطن والشتات، وبلا درجة عالية من التفاعل معها.

في الضفة الغربية وقطاع غزة مارست العمل السري، أو العلني تحت واجهات نقابية وثقافية وسياسية مختلفة، وفي جميع الأحوال لم تكن تلك الواجهات وكذلك العمل السري هي الأدوات المناسبة لاختبار قدرتها على الإدارة، أو وضع شعاراتها السياسية موضع المراجعة والتمحيص. وفي الشتات العربي لم يكن التفاعل مع التجمعات الفلسطينية من الأمور المسوح بها. وما حدث من تفاعل كان في نطاق المسموح، وتحت رقابة مباشرة من جانب سلطة الدولة. وفي حالات محددة أدى التناقض ـ كما حدث في الأردن ولبنان ـ إلى حروب وحروب أهلية، كانت تهدد بالقضاء على المنظمة نفسها.

ونعني بالسمات الخاصة، هنا، اكتساب شرعية، وبلورة أطر تمثيلية، بطريقة تنسجم مع شروط الحماية الواجب توفيرها من جانب النظام الرسمي العربي، وعدم تمكين النظام الرسمي العربي من التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية إلى حد يهدد الشرعية نفسها. ورغم أن لعبة التوازن هذه لم تكن ناجحة في جميع الأحوال، إلا أنها جنّبت المنظمة خطر التعرّض للسحق من ناحية، وعكست نفسها على بنيتها التنظيمية من ناحية أخرى، وهذا ما سيترك آثاره على الفترة اللاحقة.

وفي جميع الأحوال لم يكن من الممكن اختبار تلك الشرعية وما أنتجته من مؤسسات تمثيلية على قاعدة المراقبة والمشاركة الشعبية، والتفاعل الحقيقي مع جماهير واقعية، بطريقة مباشرة ومن غير وسطاء. ولم يكن كشف ما تنطوي عليه تلك السمات من تناقضات ممكنا قبل إنشاء السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينات، حيث احتاج الحصول على الشرعية إلى انتخابات ومؤسسات تمثيلية من نوع جديد، وتراجع دور الكثير من المؤسسات التمثيلية السابقة، ونشأت ضرورة وجود برامج اجتماعية وسياسية من نوع جديد.

لم تتضح الأبعاد النهائية لهذه التحوّلات حتى الآن. ويمكن النظر إلى المجابهة الخارجية مع الاحتلال كمعيق لعملية من هذا النوع. كما يمكن النظر إلى عدم طرح العلاقة بين الاجتماعي والقومي ـ أي كيفية البناء الداخلي ومجابهة الاحتلال ـ إلى دليل على فشل البنية التقليدية للمنظمة في الاستجابة للواقع الجديد بعد إنشاء السلطة.

ملامح الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

نتناول تحت هذا العنوان ملامح خاصة وسمت المجتمعين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة المذكورة، بطريقة موجزة تحاول رصد ما طرأ على البنية الاجتماعية من تغيّرات، إلى جانب ملاحظة خاصة بالشتات الفلسطيني، مع التذكير بحقيقة إن معالجة وضع الفلسطينيين في إسرائيل، وفي الشتات بشكل عام، يقع خارج نطاق هذه الورقة.

توجد بين المجتمعين في قطاع غزة والضفة الغربية خصائص مشتركة خلال الفترة المعنية، بقدر ما يتعلّق الأمر بالنخبة الفلسطينية. فقد تعرّض المجتمعان المحليان لموجة من اللاجئين غيّرت بنيته الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السابقة. كما خضع كلاهما لحكم خارجي ترك آثاره العميقة على تلك البنية. والجوانب المشتركة الأخرى تتمثل في حقيقة أن عملية نشوء النخبة خضعت في المنطقتين ـ رغم اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ـ للقانون نفسه. ففي الحالتين كان من

المستحيل نشوء نخبة سياسية واقتصادية خارج بنية النظام السياسي القائم، بل يمكن القول إن خصوصية النظام السياسي قد تركت بصمتها الدائمة على طبيعة النخبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ولسنا، هنا، بصدد مراجعة الملابسات المحلية والإقليمية لوضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، أو ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بعد النكبة، وما يعنيه ذلك للقضية الفلسطينية بشكل عام، وما يمكن أن توحي به عملية عدم الممانعة للحكم الأجنبي، التي اتسم بها المجتمعان المحليان من ضعف في النزوع الدولاني لدى الفلسطينيين في تلك الفترة.

المهم أن النخبة الفلسطينية التقليدية المهيمنة حتى عام ١٩٤٨ فقدت بعد النكبة أرضها، ومجتمعها في المناطق التي تعرّضت للتطهير العرقي، كما فقدت مكانتها السياسية والمعنوية بعد هزيمتها السياسية والعسكرية في الحرب، ولم يكن في الظروف الخاصة بالنظام الرسمي العربي، آنذاك، ما يمكن أن يمنحها الحماية ويمكنها من الاستمرار. لذلك، يمكن القول إن تلك النخبة سقطت بسقوط فلسطين.

لكن البنية الاجتماعية في قطاع غزة والضفة الغربية بقيت على حالها، بقدر ما يتعلّق الأمر بمسألة النخبة، رغم سقوطها تحت الثقل الهائل لموجة اللاجئين. وهذا يعني أن النخبة التقليدية من العائلات وكبار ملاكي الأرض والتجار لم تتغيّر بصورة جوهرية. وقد نشأت النخبة في المنطقتين من خلال الصلة المباشرة بين الحكّام الجدد والمجتمع المحلي، فكان على النخب المحلية البحث عن طريق لاستمرارها من خلال التحالف مع الحكّام الجدد، وتمثيل مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد كان هذا الأمر أكثر جاذبية في الضفة الغربية، التي مُنح سكانها حق المواطنة، بينما خضع سكان قطاع غزة للحكم العسكري على مدار الفترة المذكورة.

ونلاحظ في المنطقتين خلال هذه الفترة عدم وجود اللاجئين رغم أعدادهم الكبيرة كعنصر من عناصر النخبة الاجتماعية والاقتصادية، لكن وجودهم المفاجئ بعد النكبة، خارج كل تصنيفات طبقية محتملة، خلق موضوعيا

وجود أعداد هائلة من السكان المعدمين، ومن الأيدي العاملة الرخيصة، ومن إعادة إنتاج بدائية لمجتمعات فلاّحية سابقة، أعادت تمركزها في مخيمات على أطراف المدن، وهذا ما سيترك آثارا بالغة الأهمية على التطور المستقبلي لقطاع غزة والضفة الغربية في سنوات لاحقة، عندما يتمكن أولئك السكّان، متحالفين مع قطاعات ريفية وشبه ريفية في المدن الرئيسة من الإطاحة بالنخب المحلية التقليدية، والتنافس على موقع النخبة السياسية والاجتماعية، وهذا لم تتضح آثاره قبل الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانيات، والانتفاضة الثانية قبل عامين.

ما تجدر ملاحظته بالنسبة لقطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة المعنية، غياب نخب سياسية تحظى بالاعتراف على الصعيد القومي الفلسطيني، واقتصار وجودها على نخب محلية، تعزز نفوذها المحلي (من خلال الوكالات التجارية، والانخراط في الجهاز البيروقراطي للدولة) بقدر تحالفها مع النظام الحاكم، وتعبيرها عن مصالحه. لكن الفترة المذكورة شهدت نموّا للطبقة الوسطى، وترجع أسباب هذا النمو إلى التوّسع في مجالات التعليم، وإلى تنشيط التجارة بفضل استقرار استمر قرابة عقدين، وبروز فرص اقتصادية جديدة في بلدان الخليج والسعودية، بفضل الثروة النفطية، وهذا ما ستكون له أبلغ العواقب في فترة لاحقة، حيث نمت الجماعات التي ستشكل النخبة السياسية الفلسطينية على الصعيد القومي، في أجواء تلك الطفرة النفطية.

ولا ينبغي، في هذا الصدد، التقليل من شأن دور وكالة الغوث في تمكين اللاجئين من الحصول على تعليم يمكنهم من الانخراط في صفوف طبقة وسطى ناشئة، فقد كان التعليم أهم أدوات الحراك الاجتماعي المتاحة لتلك الجماعة من الناس، وشكّل في الفترة المعنية طفرة حقيقية بكل المقاييس، في قطاع غزة بشكل خاص، بينما أتاحت الكثافة السكانية للفلسطينيين على ضفتي الأردن، وسهولة وصولهم إلى أسواق العمل في الخليج والسعودية، فرصة ذهبية لخلق قوّة عمل حديثة تتكون من مهنيين وعمال مهرة ومثقفين، يشكلون الأساس الموضوعي لوجود طبقة وسطى قوية ومؤثرة، رغم أنها لا تحظى بالتمثيل المناسب في النظام السياسي القائم.

أما وضع الفلسطينيين في بلدان الشتات، في الدول المحيطة بفلسطين، وفي الخليج العربي، فقد اتسم بخصوصيات مستمدة من طبيعة النظام السياسي في البلدان المضيفة، حيث نالوا في سوريا الكثير من الحقوق، ماعدا حق المواطنة، وحرموا في لبنان من جميع الحقوق المدنية والسياسية. وفي حين حرموا في بلدان الخليج والسعودية من الحقوق السياسية والمدنية، إلا أنهم تمتعوا بامتيازات اقتصادية من خلال انخراطهم في البيروقراطيات الناشئة في تلك الدول الجديدة، واستثمار مهاراتهم الإدارية والفنية في أسواق تتسم بالوفرة، وضعف قوة العمل المحلية الماهرة.

ولعل القاسم المشترك، الذي جمع بين مختلف تجمعات اللاجئين في سوريا ولبنان، والعراق، وتجمعات الحرفيين والمهنيين والبيروقراطيين في بلدان الخليج والسعودية، أنهم وجدوا أنفسهم في بؤرة الحركات السياسية والأيديولوجية العنيفة، التي عصفت بالعالم العربي في تلك الفترة، كما وجدوا أنفسهم هدفا لتنافس النظام السياسي العربي على استقطابهم، وتجنيدهم لأسباب تخص موازيين القوى والصراعات العربية الداخلية.

ولم يكن من قبيل المصادفة، في هذا السياق، أن تظهر البنى الجنينية للمنظمات الفلسطينية، التي ستحتل موقع الصدارة في وقت لاحق، في أوساط تلك التجمعات، بسبب حرمانها من الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، ووجودها في بؤرة عمليات الاستقطاب والتنافس العربية من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة، هنا، أن التجمعات السكانية الفلسطينية في سوريا ولبنان والعراق، إلى جانب تجمعات المهنيين والبيروقراطيين والتجار والمستثمرين في دول الخليج والسعودية، خلال الفترة المعنية لم تدرس حتى الآن بصورة منهجية، وما زالت حقلا واسعا لفرضيات يصعب التحقق منها.

ففي الفترة المعنية نشأت الحركة القومية الفلسطينية بتنظيماتها وشخصياتها وأيديولوجيتها المعروفة لدينا في الوقت الحاضر. وقد

أحاطت ظروف النشأة ملابسات لم تدرس بصورة كافية حتى الآن، حيث صاغت تلك التنظيمات والشخصيات رواياتها المعتمدة بشأن البداية والأصول.

وما لم يُدرس بصورة كافية حتى الآن يتمثل في تحليل ظهور نخب سياسية فلسطينية في المنفى وتمكنها من التحوّل إلى نخب قومية، على خلفية سعي النخب الفلسطينية المحرومة من الحقوق المدنية والسياسية، إلى انتزاع مكانة سياسية بين النخب العربية، وهي مكانة تبرر انخراطها بقدر من المساواة مع بقية النخب العربية في النظام الرسمي العربي، وتجد تبريرها الموضوعي في تراكم قدر كبير من المهارة والخبرة والمال في يد نخبة منفية، تعيش في منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية موصدة الأبواب. وربما كان الباحث اللبناني جورج قرم أوّل من طرح هذه الفرضية قبل عقدين من الزمن.

ملامح الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٩٣

كما حدث في العام ١٩٤٨، وجد الفلسطينيون أنفسهم بعد عام ١٩٦٧ على مفترق جديد للطرق، بما ينطوي عليه الأمر من تحوّلات اجتماعية واقتصادية وسياسية جذرية، وذات آثار بعيدة المدى. فقد انتهى الحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم المصري في قطاع غزة، ليخضع هذان المجتمعان لحكم سلطة الاحتلال العسكري الإسرائيلية، وليتعرضا لموجة جديدة من الهجرة في اتجاه الضفة الشرقية، ودول عربية أخرى، وهي هجرة ألحقت الضرر بمختلف الفئات الاجتماعية، وتسببت في حرمان المجتمع من طاقات مهنية واقتصادية هامة.

وبقدر ما يتصل الأمر بمسألة النخب، فإن الواقع الجديد أطاح بالنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، التي اعتمدت في وجودها على علاقة خاصة بالنظام الحاكم، وفرض على المجتمع عملية جديدة للحراك الاجتماعي، تتسم بقدر أكبر من التعقيد، في ظل ظروف جديدة تماما. ويمكننا في هذا الصدد العودة بتاريخ سقوط النخب المحلية التقليدية إلى لحظة خروج المصريين من قطاع غزة، وخروج الأردنيين

من الضفة الغربية في حزيران، وهي حقيقة لم تتضح بشكل سافر إلا بعد تسع سنوات في الانتخابات البلدية التي شهدتها الضفة الغربية، ومكّنت الطبقة الوسطى الفلسطينية من حيازة موقع مؤثر في النخبة السياسية للمرة الأولى في تاريخها، متساوقة في هذا الصدد، مع الطبقة الوسطى الفلسطينية في الشتات، التي تمكنت من حيازة موقع الصدارة، ومن التحوّل إلى نخبة قومية على الصعيد الفلسطيني.

هل كانت الديناميات الخاصة بالحراك الاجتماعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الشتات، كافية لخلق نخب جديدة، وتمكينها من حيازة موقع الصدارة على الصعيد القومي الفلسطيني، دون ما أصاب النظام الرسمي العربي من خلخلة واسعة النطاق في حرب حزيران؟

لا شك أن اقرب الإجابات إلى الذهن هي النفي. فرغم وجود حركة فدائية فلسطينية في السنوات القليلة السابقة للحرب، وتصاعد حدة الاستقطاب السياسي في أوساط الفلسطينيين، إلا أن الحركة الفدائية والاستقطاب كانا تحت سيطرة النظام الرسمي العربي، ولم يكن بوسع تلك الديناميات العمل بطريقة تؤدي إلى نتائج كتلك التي رأيناها في وقت لاحق، إلا بفضل الفرصة الذهبية المتاحة بعد الحرب. ومهما يكن من أمر، فإن التركيز على تلك الديناميات كثيرا ما أغفل خصوصية البنية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أوائل التسعينات.

وفي هذا الصدد يمكن رسم صورة تقريبية للبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي:

نشأت سلطة للحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحوّلت لاحقا إلى سلطة للإدارة المدنية، وفي الحالتين شكّلت الإطار الواقعي للنظام السياسي، الذي تعتبر العلاقة به - إلى جانب مصادر أخرى - مصدرا من مصادر تحقيق مكانة النخبة. وبهذا المعنى نشأت نخبة إدارية وبيروقراطية تتكوّن من كبار العاملين الفلسطينيين في الإدارة المدنية، وامتلكت نفوذا حقيقيا، لكنها كانت تفتقر إلى

المصداقية على الصعيد الشعبي، كما كانت حريصة على عدم إظهار ما تملكه من نفوذ بصورة علنية في أغلب الأحيان.

إلى جانب هذه النخبة، وعلى خلفية التحوّلات الاقتصادية الناجمة عن فتح سوق الضفة الغربية وقطاع غزة، للمنتجات الإسرائيلية، وتحويل المنطقتين إلى مصادر للعمل الرخيص، نشأت فئة جديدة من تجار الوكالات والخدمات، التي تعتمد في وجودها على سلطة الاحتلال، لكنها تحرص على عدم المبالغة في إظهار النفوذ. وفي الوقت الذي تحوّلت فيه أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى سوق العمل غير الماهر في إسرائيل، نشأت شريحة اجتماعية جديدة لم تكن معروفة من قبل لدى الفلسطينيين هي فئة المقاولين، الذين حققوا ثروات طائلة، وأقاموا علاقات وطيدة بسوق العمل الإسرائيلية، وترجموا الثروة إلى مكانة اجتماعية تبرر طموح تشكيل نخبة اجتماعية جديدة ومتنفذة.

إلى جانب تلك الشرائح، عززت الطبقة الوسطى الفلسطينية من وجودها، بعد تلاشي نفوذ العائلات التقليدية المعتمدة على النظامين المصري والأردني، ووجدت في الحقل الوطني العام، مجالا لاحتلال موقع الصدارة في النخبة الاجتماعية. وفي فترات لاحقة ظهرت شخصيات وطنية ومهنية لا تعتمد على مكانتها الاقتصادية، أو ميراثها العائلي العريق، بقدر ما تعتمد على دورها غير العلني في معظم الأحيان، في المنظمات والأحزاب السياسية، والحركات الفدائية، التي أضفت عليها مكانة اجتماعية مرموقة، وشرعية سياسية، لكنها كانت تحظى بقليل من النفوذ بالمعنى المادي للكلمة.

وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ وجدت أعداد متزايدة من اللاجئين، بفضل التعليم، والانخراط في العمل الوطني، أو الانضمام إلى فئة المقاولين وتجار الوكالات والخدمات، ما يبرر سعيها إلى احتلال مواقع تحظى بالاعتراف العام داخل بنية النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتحركة وسريعة التغيّر. وقد كانت جماهير المخيمات، والجماهير الريفية وشبه الريفية في المدن، قاعدتها الاجتماعية الصلبة. وهذا ما سيتجلى في سنوات الانتفاضة الأولى في وقت لاحق.

مارس نظام الاحتلال سياسة استشراقية ـ سبق للبريطانيين ممارستها في عهد الانتداب، عندما سعوا إلى إنشاء أحزاب زراعية ـ تمثلت في عملية مزدوجة: محاولة خلق زعامات محلية كمكافئ موضوعي لزعامات الطبقة الوسطى ذات التوجهات القومية الراديكالية، وتشجيع تيارات دينية أصولية كمكافئ موضوعي للتيارات القومية والعلمانية وشبه العلمانية المستقرة في المدن. لكن تلك السياسة فشلت بفضل ما أصاب البنية الريفية التقليدية نفسها من تخريب، وصعوبة الحصول على شرعية اجتماعية مقابل مواقف دينية مجرّدة، ترى في جماهير المخيمات، وفي الفئات الريفية وشبه الريفية، الحليف الطبيعي في مجابهة البرجوازية المدينية القومية، لكنها تفشل في تقدير مدى ما تكنه تلك الجماعات من عداء للاحتلال.

إجمالا، يمكن القول إن تعدد مصادر الدخول إلى النخبة، وحرص بعض النخب على التقليل من نفوذها الاجتماعي، رغم امتلاكها لسلطات حقيقية، ومبالغة بعض النخب في استثمار نفوذها الاجتماعي، رغم عدم امتلاكها لسلطات مادية حقيقية، ودخول أعداد هائلة من الفلسطينيين في سوق العمل غير الماهر في إسرائيل، بما ينطوي عليه الأمر من زعزعة للبنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية للريف، ومن هجرة إلى المدن، إلى جانب ما حاولت سلطات الاحتلال إدخاله من عناصر جديدة على لعبة الحراك الاجتماعي، لأسباب تخصها، كانت من أبرز العوامل التي أسهمت في خلق واقع شديد الضبابية والتعقيد. وهذا ما سيتجلى في الانتفاضة الأولى، التي تحتاج إلى بند خاص لمعالجتها، قبل الوصول إلى إنشاء السلطة الفلسطينية بعد العام ١٩٩٣.

الانتفاضة الأولى

سقطت منذ بداية الانتفاضة الأولى نخبة الإدارة المدنية، إلى جانب نخب اجتماعية واقتصادية أخرى تستمد نفوذها من وجود سلطة الاحتلال، واختفت النخبة التقليدية في العهدين المصري والأردني من المشهد، بصورة شبه نهائية، وصعد للمرّة الأولى جيل جديد من القيادات الميدانية في القرى ومخيمات اللاجئين، وشهد المجتمع

الفلسطيني للمرّة الثالثة خلال أربعة عقود تحوّلات جوهرية ذات آثار بعيدة المدى[٥].

إذا شئنا وضع اليد على أبرز تلك التحوّلات يمكن القول إن سقوط الفروقات التقليدية بين المدن مثل نابلس والخليل والقدس وغزة ـ بما تنطوي عليه من تحيّزات محلية ضيقة ـ وانخراط المخيمات، والتجمعات الريفية، وشبه الريفية، في دائرة الصراع على مواقع داخل النخبة، وسيطرتها على الحياة السياسية في المدن، أو تحوّلها للمرّة الأولى إلى مصدر لشرعية القيادات المحلية، كانت من أبرز ما عرفه المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة.

ولعل النقطة الثانية تفسّر ما طرأ على الاتجاهات الدينية الأصولية من تغيّرات راديكالية، بعيد انطلاق الانتفاضة بوقت قليل، فجذورها ومواقع نفوذها الحقيقية كانت في المخيمات، والتجمعات الريفية وشبه الريفية، وكان التواني عن ترجمة ما يعتمل في تلك التجمعات من عداء للاحتلال، يهدد بخروجها من المشهد السياسي والاجتماعي، كما كانت الاستجابة لدواعي ذلك العداء ـ الذي لم يكن موجها ضد الاحتلال وحسب، بل انطوي على تحفظات طبقية عميقة تجاه برجوازية المدن، أيضا ـ تشكل الفرصة الذهبية المناسبة للسيطرة على المشهد السياسي.

وهذه النقطة، بدورها، تفسر التلازم بين لحظة ظهور الاتجاهات الأصولية، وبداية تحوّل الانتفاضة، التي بدت سلمية، واستمرت على هذا المنوال قرابة سبعة عشر شهرا، وانتهت إلى ظاهرة تحمل القدر الكبير من العنف، الذي لا يستهدف الاحتلال وحسب، بل ويستهدف تنقية الحقل من الأعشاب الضارة، أيضا، حسب فهم وتعريف تلك الاتجاهات لما يجب وما لا يجب في الحقل الوطني، الذي توّسعت دلالته لتشمل أشكالا مختلفة من الضبط الأيديولوجي للجماعة القومية، وفرض عادات وقيم وسلوك، يشّكل الخروج عليها انتهاكا للحقل الوطني نفسه.

مهما يكن من أمر، عرف المجتمع الفلسطيني على امتداد سنوات الثمانينات والتسعينات توّسعا ملحوظا في حجم وعدد ونشاط المنظمات الأهلية وغير الحكومية، التي استفادت من المبادرات المحلية، ومن

أموال الدعم الخارجية سواء من جهات أجنبية، أو من منظمة التحرير ودول عربية، ومن ميل الأحزاب والقوى السياسية للخروج إلى العلن عبر واجهات مهنية ونقابية وثقافية.

كانت الانتفاضة فرصة مناسبة لاختبار مدى نجاعة تلك المنظمات والواجهات، التي منحت المجتمع كفاءات تنظيمية ومهنية وتربوية وإعلامية مكنته من الصمود في سنوات الانتفاضة، وأكسبته خبرات هائلة في حقل التنظيم الاجتماعي، إلى جانب دورها الفاعل في تشكيل نواة حديثة للمجتمع المدني. وقد كانت تلك المنظمات والواجهات الحاضنة الطبيعية لتوليد عناصر شابة تسعى للانخراط في صفوف النخبة السياسية والاقتصادية الجديدة.

من المؤكد أن النخبة السياسية التي نشأت بفضل الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحت تحظى بشرعية واسعة النطاق ـ وقد تشكّلت من أكاديميين ومهنيين ومثقفين ونشاء سياسيين، يشكلون في الأغلب فئة دنيا من الطبقة الوسطى، ويحظى بعضهم بميراث عائلي مرموق ـ لم يساورها طموح التحوّل إلى قيادة فلسطينية على الصعيد القومي، ولم تفكر بالتحوّل إلى قيادة بديلة لقيادة المنظمة في الخارج، لكن مجرد وجودها بهذا الحجم، وبهذا القدر من الشرعية والجماهيرية، ومحاولات قوى إقليمية ودولية التعامل معها كممثل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، أثار قلق منظمة التحرير في الخارج، أو فرض عليها في أفضل الأحوال، تخصيص مساحة إضافية في حدود نخبة الخارج للقادمين الجدد، الذين سيجد بعضهم نفسه في مؤسسات منظمة التحرير، وفي مؤسسات السلطة الوطنية في وقت لاحق.

لعل نقطة الضعف الأساسية التي وسمت الانتفاضة الأولى تمثلت في استمرارها لفترة طويلة من الوقت، وتحوّلها إلى ظاهرة سائلة تتوالد بفعل ديناميات ذاتية، لا تجد مبررها في حالات كثيرة في الوضع الميداني على الأرض، أو في الوضع السياسي العام، بل في عوامل ضغط محلية ذات أبعاد حزبية وشعبوية في المقام الأوّل، وقد أسهم استيلاء المنظمات على الحركة الشعبية، والتدخل الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية من

الخارج، في تقليص حدود العفوية التي وسمت السنوات الأولى إلى حد كبير، مما ترك آثارا بعيدة المدى على المجتمع الفلسطيني تتمثل في حالة استنزاف شديد تشبه ما عرفه الفلسطينيون في نهاية الثلاثينات بعد الإضراب الكبير، الأمر الذي ألحق بهم أبلغ الضرر عندما احتدمت المواجهة الأخيرة في عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.

ومما يدعو للأسف أن النقاط سالفة الذكر لم تتحوّل إلى موضوعات للبحث في السنوات اللاحقة، فقد كان في دراستها واستخلاص عبرها ما يمكّن الفلسطينيين من تجنّب أخطاء وقعت، في الانتفاضة الثانية. لا توجد لدينا دراسات عن الضرر الذي أصاب الجهاز التعليمي، ومدى ما لحق بجيل كامل من التلاميذ والطلاّب الفلسطينيين من ضرر بفعل توقف العملية التعليمية والتربوية، وعدم انتظامها لفترات طويلة من الوقت.

وبالقدر نفسه لا توجد لدينا دراسات عن الآثار النفسية والثقافية للعنف الممارس في سنوات الانتفاضة الأولى على البنية النفسية والعاطفية والثقافية لأشخاص عاشوا طفولتهم في تلك السنوات، وأصبحوا جنود الانتفاضة الثانية، وقادتها. كما لا توجد لدينا دراسات عن التحوّلات القيمية والثقافية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك السنوات.

السلطة الفلسطينية

خضع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من جديد لتحوّلات راديكالية بعيدة المدى تمثلت في تشكيل السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٣، وهي أعلى شكل من أشكال الطموحات الدولانية التي بلغها الفلسطينيون على مدار تاريخهم الطويل. لذلك، كانت مثقلة بدلالات رمزية تفوق ما كانت عليه من كفاءة في الواقع، كما كانت مثقلة بأعباء تأسيسية تفوق ما تملك من مؤهلات في الواقع، ومثقلة بأعباء تفرضها السيادة المنقوصة، وخصوصية الحكم الذاتي، أكثر قسوة وتعقيدا مما توقعت من قبل[٦].

وما يعنينا في هذا الشأن أن وجود السلطة طرح للمرّة الأولى وجود الحقل السياسي القومي، بما يعنيه من نخبة سياسية واقتصادية حاكمة ومهيمنة، تمثل درجة الاقتراب منها، أو البعد عنها، طبيعة المكانة التي تحظى بها هذه الفئة أو تلك، وطبيعة توزيع الثروة الاجتماعية، والنفوذ المادي والمعنوي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن وجود الحقل السياسي القومي يعني وجود نخبة سياسية واقتصادية حاكمة معنية باكتساب شرعيتها، وبالحفاظ عليها، بواسطة برامج وسياسات اجتماعية، وبواسطة مؤسسات أمنية وبيروقراطية. وفي الحالتين كانت تلك تجربة الفلسطينيين الأولى.

ورغم ما مر بالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من تحوّلات، وربما بفضلها، فقد ظل مجتمعا محافظا في المقام الأوّل، تحكمه قيم تقليدية، ويتكوّن من فلاّحين ولاجئين، ومن تجمعات ريفية وشبه ريفية في الأغلب، ومن طبقة عاملة ذات أصول فلاّحية حديثة العهد، ومن طبقة وسطى مدينية ضعيفة، ويفتقر إلى وجود مدن حديثة، ناهيك عن الصناعة، والتجارة الرأسمالية الكبيرة، بكل ما تعنيه تلك العوامل من تأثيرات محتملة على الحقل السياسي.

وقد جاء إنشاء السلطة الفلسطينية على خلفية هذا المشهد المحافظ، من حيث الجوهر. وفي هذا الصدد ينبغي توجيه الانتباه إلى مسألة بالغة الحساسية تتعلق بمنظمة التحرير. فقد شكّلت المنظمة السلطة الوطنية وزوّدتها بعظم كوادرها، وهذا بدوره يمكن ترجمته بلغة العلوم الاجتماعية كتعبير عن دخول نخبة جديدة إلى المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فلسطين.

لن نتناول في هذا الصدد تاريخ المنظمة، أو برامجها السياسية، بل خصوصيتها كحاضنة سياسية وتنظيمية وثقافية لأفراد يمثلون النخبة السياسية على الصعيد القومي، ويحظون بشرعية في مختلف التجمعات الفلسطينية في فلسطين وخارجها.

ينحدر معظم أولئك الأفراد من أوساط اجتماعية فقيرة ريفية وشبه ريفية، ومن الشرائح الدنيا في الطبقة الوسطى الحائزة على شهادات

جامعية، ومن لاجئين معدمين، وقد تمكنوا عبر الانخراط في الأنشطة السياسية والعسكرية والتنظيمية في منظمة التحرير الفلسطينية، على مدار سنوات طويلة من وجودها في المنفى، من احتلال مناصب رفيعة في جهازها البيروقراطي. وعندما نشأت السلطة تولى الأفراد أنفسهم مناصب رفيعة في جهازها البيروقراطي، أي مثلوا واجهة مرئية لنخبة جديدة وافدة، بدت للوهلة الأولى وكأنها تملك مقاليد السلطة والحكم.

وإذا كان هؤلاء قد تسلحوا بالشرعية الثورية، التي منحتهم مكانة مرموقة في بنية المنظمة، وإذا كانت تلك الشرعية في منأى عن المراقبة الشعبية، طالما كانوا في المنافي، فإن عودتهم إلى مجتمع محافظ، تحكمه قيم تقليدية بقدر ما يتعلق الأمر بمؤهلات الانخراط في صفوف النخبة، خلق توترات لم تكن متوقعة من جانب قطاعات مختلفة من الناس في قطاع غزة والضفة الغربية، كما خلق لدى الأفراد أنفسهم ميولا لم تكن لتصبح على هذا القدر من الاستفزاز، لو لم تكن تجربة الحقل السياسي الكامل، هي التجربة الأولى للفلسطينيين في هذا الصدد.

ثلاثة اتجاهات ونخب طموحة

أسهمت الفلسفة التي حكمت إنشاء السلطة ومؤسساتها في تعميق توترات الحقل السياسي، بدلا من تبريدها. وفي هذا الصدد يمكن لفت الانتباه إلى ثلاثة اتجاهات تبنتها السلطة منذ أيامها الأولى:

تمثل الاتجاه الأوّل في تحويل السلطة إلى أكبر مصدر للتشغيل في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تحوّلت عملية إنشاء الوزارات والمؤسسات، إلى أكبر عملية توظيف عرفتها المنطقتان في تاريخهما. ولم يكن ثمة تناسب بين الخيار والكفاءة في أحيان كثيرة، كما لم يكن ثمة تناسب بين الحاجة والعدد في أحيان كثيرة. وقد فسّرت عملية التوظيف هذه بطريقة صحيحة كعملية لخلق الحامل الاجتماعي للسلطة. وما زلنا نحتاج إلى كثير من الدراسات في هذا الجانب لوضع اليد على ما تركته تلك السياسة من آثار على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعتمدت العملية التي أصبحت السلطة بموجبها أكبر مصدر للتوظيف، على قيم تقليدية نجحت الانتفاضة الأولى في تقليصها إلى حد كبير، وأبرزها الانتماء العائلي والعشائري، والمناطقي. وبهذا المعنى كان لعملية التشغيل مضمونها الأيديولوجي، الذي أسهم في إحياء قيم بدت وكأنها ذهبت بلا رجعة.

وإذا كانت هذه العملية قد تركت آثارا سلبية واضحة على كفاءة المؤسسات، فإن خطرها الحقيقي، والأكثر قسوة، تمثل في تأثيرها السلبي على سلّم القيم الاجتماعية. نجمت عن حالة التناقض بين الخطاب المساواتي السابق، الذي شكّل جزءا من شعارات المنظمة في وقت سابق، وبين الممارسة العملية النفعية والمعادية للمساواة، رضات نفسية ومعنوية، طالت طبيعة وأصول الممارسة في الحقل السياسي، حيث تبدو الأشياء للوهلة الأولى وكأنها ممكنة بمجرد معرفة المفتاح أو الواسطة المناسبة للوصول إلى الهدف العائلي والعشائري والمناطقي، وفي نهاية الأمر الشخصي المتستر بها. أما الاتجاه الثاني فتمثل في إنشاء مؤسسات على غرار المؤسسات البيروقراطية في مجتمعات يحكمها العسكر، وذلك لا يتجلى في العدد الكبير والزائد عن الحاجة للمؤسسات الأمنية والشرطية والعسكرية وشبه العسكرية وحسب، بل في الزيادة الهائلة في عدد الرتب العسكرية، التي منحت في حالات كثيرة لمدنيين، بكل ما يعنيه الأمر من عسكرة صورية لمؤسسات تتمتع بقدر واضح من الاستقلال الذاتي، وتحكمها تناقضات ترتبط بما بينها من تنافس وتضارب في المصالح وميادين العمل والاختصاص. وإذا شئنا ترجمة عملية العسكرة بلغة العلوم الاجتماعية، يمكن القول إنها أدخلت إلى الحقل السياسي نخبة جديدة ذات امتيازات، وتتمتع بصلاحيات سياسية واقتصادية واسعة، هي النخبة الأمنية.

ويمكن إيجاز الاتجاه الثالث في حقيقة دخول السلطة نفسها، أو فئات متنفذة فيها، كشريك مباشر في العملية الاقتصادية. هذا لا يعني رسم السياسة الاقتصادية، أو الفصل بين نزاعات مختلف أطراف السوق، أو حتى توزيع الحصص، بل المشاركة في سوق الاستثمار واستخدام

النفوذ السياسي لممارسة الاحتكار. وإذا كنّا لا نستطيع تقدير مدى الضرر أو الفائدة العائدة على الاقتصاد بفضل هذه الممارسة، فإن وجودها خارج أنظمة رقابية، وعدم خضوعها للمحاسبة، أو افتقارها للشفافية، يمنح الارتياب في وظيفتها الاجتماعية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية قدرا من المصداقية.

على خلفية هذه الاتجاهات، تنافس في ظل إنشاء السلطة الفلسطينية، عدد من النخب السياسية والاقتصادية، بمؤهلات ومسوّغات مختلفة. فقد وجدت النخبة التي انتهت بانتهاء العهدين المصري والأردني الفرصة مواتية للعودة إلى الحقل السياسي في مواقع مرموقة، كما وجدت النخب المدينية المتحصنة في منظمات أهلية وغير حكومية نفسها مؤهلة للمشاركة في الحقل السياسي في مواقع مرموقة، ووجدت أطراف من نخبة الإدارة المدنية، والمقاولين والأغنياء الجدد، فرصة مناسبة لتبييض تاريخها، أو البرهنة على جدارتها الاجتماعية، بواسطة الانخراط في الحقل السياسي في مواقع مرموقة، ووجدت نخب القيادات الميدانية الشابة، التي كوّنت لنفسها بعض النفوذ في مناطقها في زمن الانتفاضة الأولى نفسها مؤهلة للانخراط في الحقل السياسي في مواقع مرموقة، وكذلك الأمر بالنسبة للقيادات المحلية التي أقامت صلات بالمنظمة قبيل إنشاء السلطة، وتولت فيها مناصب قيادية أو نابت عنها في محافل مختلفة. وفي الوقت نفسه كان على النخبة الوافدة موازنة الخيارات، وعقد التحالفات، وتحديد حجم الفائدة، ومراقبة عملية الصهر.

كانت القوى الأصولية، ذات النفوذ الواسع في المناطق الريفية وشبه الريفية، وفي أوساط اللاجئين، هي الوحيدة بين مختلف القوى، التي استنكفت عن الانخراط في الحقل السياسي من خلال مواقع مرموقة في السلطة. وربما يرجع السبب إلى كونها تبنت مواقف سابقة يصعب التراجع عنها، أو رأت في نجاح السلطة تهديدا لنفوذها الواسع في الشارع. وقد حوّل هذا النفوذ قياداتها في السابق إلى نخب سياسية، ذات دعائم اقتصادية قوية، قادرة على اتخاذ قرارات تمس المصلحة القومية العامة.

ولعل هذه الخاصية هي التي حدت بالسلطة إلى محاولة جذبها إلى الحقل السياسي، من خلال مواقع مرموقة. ورغم فشلها في هذا الجانب ـ وقد كانت لهذا الفشل تبعاته المكلفة في وقت لاحق ـ إلا أنها نجحت في سلخ شخصيات معيّنة وجدت في المكانة المرموقة ما يبرر التخلي عن رفاق الكفاح السابقين.

ربما تثار في هذا الصدد حقيقة أن عددا من الفصائل الأساسية في منظمة التحرير، استنكفت عن المشاركة في السلطة في مواقع مرموقة. وهذه النقطة تستحق البحث بطريقة مغايرة في الواقع، فقد كانت قيادات تلك الفصائل جزءا من النخبة السياسية، وعاشت على امتيازات ممنوحة من السلطة رغم ممارسة خطاب معارض. وبهذا المعنى فهي تشكل ـ حسب هذا التحليل على الأقل ـ جزءا عضويا من النخبة الناشئة بعد قيام السلطة.

ومما يستحق الانتباه أن السلطة ـ أي نواتها الأساسية ـ أبدت مرونة، وتصرّفت بطريقة توهم الجميع أن حظوظهم متساوية. لكن الخيارات لم تكن موّفقة في بعض الأحيان، خاصة وقد تمت كجزء من حركة وتفاعلات الاتجاهات الثلاثة سالفة الذكر.

وإذا كانت ثمة من فرضية أساسية في هذا الصدد فهي النظر إلى السنوات القليلة التي تلت إنشاء السلطة الفلسطينية، كمرحلة لولادة نخبة جديدة في طور التكوين. كانت تلك السنوات بوتقة صهر، يحاول النظام السياسي من خلالها صهر عناصر مختلفة، ومصالح متضاربة، في نخبة واحدة موّحدة، تشكل عموده الفقري.

وإذا كانت كذلك، فقد كانت، أيضا، سنوات حرب وصراع عنيف بين عناصر واتجاهات ومصالح متضاربة تريد تشكيل نظامها السياسي بما يخدم مصالحها، ويريد نظام في طور التكوين تشكيلها بما يخدم مصالحه، وقد كانت لهذه العملية آثارها التي لم تتضح إلا في الانتفاضة الثانية، التي تعبّر عن إفلات الصراع داخل النخبة من قوانين اللعبة السابقة.

الانتفاضة الثانية

ما زلنا لا نستطيع الكلام عن الانتفاضة الثانية بصيغة الماضي، لأنها لم تنته بعد، ولأن ما ستسفر عنه من آثار على بنية المجتمع والحقل السياسي الفلسطينيين ـ وهي بعيدة المدى بكل المقاييس ـ لم تتضح بصورة نهائية بعد.

وقبل إبداء ملاحظات معيّنة حول الانتفاضة الثانية يجدر بنا استجلاء مسألة دلالية، كثيرا ما تقود ضبابيتها إلى نتائج خاطئة. ونعني بها أوجه الاختلاف الصريحة بين الانتفاضتين الأولى والثانية، فإذا كانت الظاهرتان قد اشتركتا في تسمية هي الانتفاضة، فإن هذه التسمية لا تسهم في تفسير الكثير من أوجه الاختلاف بينهما، بكل ما ينطوي عليه الأمر من دلالات بالمعنى السياسي والاجتماعي.

كانت الانتفاضة الأولى سلمية من حيث الجوهر، أقرب إلى العصيان المدني، منها إلى الثورة المسلحة، والانتفاضة الثانية عسكرية من حيث الجوهر، أقرب إلى المجابهة العسكرية، منها إلى الانتفاضة الشعبية. كانت للانتفاضة الأولى قيادة ميدانية تدين بالولاء لقيادة في الخارج، لا يستطيع الاحتلال الوصول إليها، أو البطش بها ـ رغم محاولته في هذا الشأن ـ بينما تعاني الانتفاضة الثانية من ازدواجية قيادية تتمثل في قيادات ميدانية لا تتصرف في أحيان كثيرة بطريقة تخدم مصالح القيادة الرسمية، والمعترف بها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، والأخيرة لا تتصرف ـ بل تتنصل في حالات محددة ـ من أعمال تقوم بها الأولى.

وأخيرا، لم يكن لدى القيادات الشابة في ظروف الانتفاضة الأولى ما تخسره بالمعنى المادي والرمزي، حيث كان سقوط مؤسسات الاحتلال هدفا من أهدافها المعلنة، أما في الانتفاضة الثانية، فإن لدى السلطة الكثير مما تخسره، في حال تحوّل المجابهة العسكرية إلى حرب من أجل الحسم. وقد اقتربت المجابهة من هذا الحد، فعاد الاحتلال بصورة كاملة إلى مناطق السلطة، ولحق بالسلطة نفسها ومؤسساتها من الضرر ما لا يمكن التنبؤ بنتائجه النهائية بعد.

لكل من هذه الاختلافات الواضحة دلالة اجتماعية ـ فوق دلالتها السياسية ـ تتعلق بدور وموقف النخب السياسية والاقتصادية في الحالتين، وبمدى ما يشكله العمل المقاوم للاحتلال من مصدر للشرعية، ومدى ما يشكله من خطر التصفية، ومدى ما تنطوي عليه المجابهة نفسها من إرادة في تحسين المواقع ضمن لعبة الانتخاب والإقصاء النخبوية، وما لهذا الأمر من نتائج إيجابية أو كارثية على المصلحة القومية بشكل عام. وعلى خلفية ما تقدم يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولا، يعتمد نشوء واستقرار النظم السياسية في البداية على موقف موّحد، يتسم بالإجماع، من جانب النخب حول مبادئ مشتركة، لدعم المؤسسات القائمة، وسيادة روح من الثقة المتبادلة بشأن ضرورة ونزاهة وأهمية تلك المؤسسات. ذلك لا يعني، بالضرورة، الاتفاق حول الموضوعات السياسية أو الاجتماعية. وإذا شئنا توصيف النخب، حسب النظرية الديمقراطية، يمكن القول إنها لا تتمتع بالاستقلال الذاتي، بل تتفاعل مع الجماهير، وتنبثق شرعيتها من خلال هذا التفاعل، كما ينشأ الاستقرار عن إيمانها بالمؤسسات السياسية.

على خلفية هذا الفهم، وبعد عامين من اندلاع الانتفاضة الثانية، لا يبدو في الاستراتيجيات السياسية والعسكرية لمختلف القوى الفلسطينية المشاركة فيها، ما يدل على إجماع حول المؤسسات، أو على ثقة متبادلة بشأنها، حيث اتضح أن الخلاف في المواقف السياسية، يطال الموقف من المؤسسات نفسها.

ويمكن التمثيل في هذا الشأن بالموقف من السلطة نفسها. فقد تجلت منذ المراحل التمهيدية للانتفاضة حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية تستهدف إما إضعاف بنية السلطة ومؤسساتها إلى حد كبير، أو إسقاطها بصفة نهائية. وفي المواقف السياسية والممارسات العسكرية لمختلف القوى، ما يدل على عدم مراعاة هذا الجانب في أفضل الأحوال، أو العمل لإيصال الوضع إلى هذا الحد، في أسوأ الأحوال.

والمفارقة الواضحة في هذا الصدد أن تناقض الاستراتيجيات، حتى حول بقاء أو سقوط السلطة والمؤسسات، يمكن تصوّره كنوع من القطيعة

بين النظام السياسي ومعارضيه، وقد تجلّت في العامين الماضيين تصرفات تدل على أن حزب السلطة، أو بعض أطرافه، إذا جازت هذه التسمية، تصرف سياسيا وعسكريا في مناسبات مختلفة بطريقة لا تختلف موضوعيا عن تصرفات قوى المعارضة، التي لا تقيم أدنى اعتبار ـ سواء بطريقة واعية أم غير واعية ـ لبقاء السلطة أو سقوطها.

ويمكن تحليل هذا الوضع إما بفرضية ضعف الاتجاه الدولاني في الحركة القومية الفلسطينية، كنتيجة لفشل عملية الصهر الاجتماعية، وإما بفرضية استفحال صراع النخب وأشباه النخب على مواقع النفوذ المحلية، والعابرة للمدن والتنظيمات، إلى حد يستدعي إعادة خلط أوراق اللعبة الاجتماعية من جديد. كما يمكن المزج بين الفرضيتين.

وفي جميع الأحوال لا يمكن فهم غياب الإجماع حول المؤسسات، والثقة المتبادلة ـ بصرف النظر عن الخلافات السياسية ـ خارج الديناميات الخاصة الناجمة عن الاتجاهات الثلاثة، التي رافقت قيام السلطة وحكمت فلسفتها الاجتماعية والسياسية، ودون فهم لفشل عملية الصهر، وتعثر توليد نخبة قومية مهيمنة في حقلي السياسة والاقتصاد.

ثانيا، أصبح الحقل السياسي الفلسطيني، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، حقلا لتنافس قوى عربية وإقليمية ودولية، ترى في مد نفوذها، عبر وسطاء محليين، تحقيقا لمصالح سياسية واستراتيجية بعيدة المدى. وقد كانت للإسرائيليين وما زالت مصلحة أكيدة في اختراقه، والتأثير عليه. لكن هذه النقطة يجب ألا تحجب عن البصر حقيقة وجود أطراف عربية ودولية أخرى في هذا الحقل.

وإذا استثنينا المحاولة السعودية في أواسط السبعينات ضمن حملتها الإسلامية الكبرى، لمد نفوذها إلى مناطق مختلفة من العالم، عبر مؤسسات وجمعيات خيرية وتربوية وتعليمية ـ وقد تركت آثارا بعيدة المدى في فلسطين ـ فإن الدول العربية بشكل خاص، وجدت في المنظمة العنوان المناسب في هذا الصدد، وتمكنت عبر نظام الحصص المتفق عليها في الهيئات القيادية والتمثيلية للمنظمة من إيجاد موطئ قدم. كما كان الشأن في منظمة الصاعقة التابعة لسوريا، أو جبهة التحرير العربية

التابعة للعراق. وحتى الأردن الذي ربطته صلة خاصة بالضفة الغربية، توّصل إلى قناعة مفادها ضرورة فك علاقته الدستورية معها، بعد سلسلة من التطوّرات السياسية.

لكن الصورة تغيّرت بعد إنشاء السلطة. فوجدت بعض قوى المعارضة الفلسطينية ـ كما وجدت منظمة التحرير من قبل ـ ضرورة البحث عن حماية عربية، كما وجدت أطراف عربية مختلفة، أن تقديم تلك الحماية يمنحها امتيازات خاصة، سواء بتمكينها من الضغط بفعالية على السلطة الفلسطينية، أو التأثير بما يخدم مصالحها في سياق الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي.

وما كان للدلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعملية البحث عن حماية، وما يقابلها من محاولات لمد النفوذ، أن تتجلى بصورة فاعلة ومؤثرة، إلا في ظروف الانتفاضة الثانية، التي مكّنت أطرافا عربية من التدخل بصورة مباشرة في الحقل السياسي الفلسطيني، عبر أموال الدعم ـ التي رفضت تقديمها للسلطة بدعوى الفساد ـ ومن إقامة صلات مباشرة بقوى على الأرض.

وإذا كنّا لا نستطيع التحقق من حجم الصلات والنفوذ التي تمكنت أطراف عربية من تحقيقه، وإذا كنّا لا نستطيع التحقق من حجم ومدى نفوذ السوريين، مثلا، على قرارات قوى معيّنة، تتمتع قياداتها في الخارج بحمايتهم، سواء في سوريا نفسها أو لبنان، فإن تداخل العوامل الإقليمية والمحلية في سياق الانتفاضة الثانية يظل فرضية تحتاج إلى مزيد من البحث.

والأسئلة التي تستحق النظر في هذا الشأن: هل يمكن تفسير تضارب الاستراتيجيات المختلفة بالمبررات المطروحة في النقطة الأولى، أم يمكن فهمها، أيضا، على ضوء تدخلات إقليمية في الشأن المحلي؟ وهل يمكن استنباط ما يشبه القانون الناظم لنشوء نخب قومية فلسطينية، من علاقة الحماية الحتمية التي يحتاجها الفلسطينيون لتحقيق شرط النخبة على الصعيد القومي؟

ثالثا، أحدثت الانتفاضة الثانية عملية خلط للأوراق في لعبة الحراك الاجتماعي، وأدخلت عناصر جديدة إلى حلبة التنافس بين النخب الاجتماعية. وبما أن مصير الحراك الاجتماعي، والتنافس ـ ومصير المجتمعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ في ميزان النتائج السياسية اللاحقة، والمصالح الإقليمية والدولية، فإن التنبؤ بما سيكون عليه الحقل السياسي الفلسطيني في هاتين المنطقتين في المستقبل، يبدو ضربا من المجازفة النظرية في أفضل الأحوال. فنحن لا نعرف، مثلا، مدى قدرة السلطة ـ إذا افترضنا، نظريا، أنها خرجت من المجابهة ببنيتها الحالية ـ على ضبط أوراق اللعبة السياسية والاجتماعية، بعدما تمكنت قوى مختلفة من خلق مواقع للنفوذ، وشرعيات محلية، لم تتوفر لديها قبل الانتفاضة. وبالقدر نفسه لا نعرف حجم الطموحات لدى تلك القوى، أو درجة تحفظاتها على السلطة ببنيتها الحالية، في حال توقّف المجابهة وطرح موضوع ترتيب الأوضاع الداخلية، أي اقتسام الحصص على بساط البحث. ونحن لا نعرف، مثلا، العلاقة المؤكدة بين نجاح الأطراف الدولية في فرض حل الدولة الفلسطينية، ومدى ما يستدعيه تحقيق النجاح من تغيّرات بنيوية تطال السلطة قيادة ومؤسسات، وما قد يخلقه الوضع الجديد من توترات وصراعات في الحقل السياسي، بين قوى تقبل بالحل وأخرى ترفضه. ونحن لا نعرف، مثلا، مدى ما تشكله مراكز محلية للنفوذ، تمثلها ميليشيات مسلحة، من خطر محتمل على الاستقرار ولعبة الحراك الاجتماعي في حال انتهاء المجابهة بطريقة أو أخرى، وبحث تلك الميليشيات عن أسباب تبرر وجودها، أو تحمي مصالحها. وكيف ستتمكن النخبة المهيمنة من تحقيق مبدأ الهيمنة دون توفير حل ما لتلك المراكز.

كما أننا لا نعرف، مثلا، ما قد يحدث إذا قرر الإسرائيليون فرض سلطة الاحتلال وتصفية السلطة الفلسطينية بشكل كامل، أو إذا اتخذوا قرار الفصل من جانب واحد، وقاموا بتطبيقه على الأرض.

أخيرا، لا نعرف العلاقة بين ما أسفرت عنه الانتفاضة الثانية من نتائج وقوى على الأرض، والنتائج الاجتماعية المحتملة، فهل ستزداد النزعة

الاجتماعية المحافظة، ويتمركز المجتمع حول ذاته، أم سيجد أفقا جديدا للتقدم والتنوير؟ وهل سيزداد نفوذ القوى الأصولية، أم سيشهد نفوذها الملحوظ في الوقت الراهن نوعا من التراجع؟ هل سيزداد التمركز العائلي والعشائري والمناطقي، أم ستسهم الانتفاضة الثانية في عملية الانصهار القومية؟

لا شك أن ترجيح كفة أحد هذه الاحتمالات على حساب احتمال آخر يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة النتيجة السياسية للانتفاضة الثانية، بقاء الاحتلال، أم انتهاء الاحتلال، قيام دولة ذات سيادة، أو الدخول في عملية جديدة تشبه أوسلو مع تعديلات طفيفة. لذلك، تبدو الاحتمالات مفتوحة. ومع ذلك لا بد من ذكر نقطة أقرب إلى اليقين: لن يكون المجتمع الفلسطيني بعد الانتفاضة الثانية ما كان عليه قبلها، بكل ما للأمر من تأثير على الحقل السياسي ولعبة الحراك الاجتماعي.

خلاصة عامة

لم تعرف جماعة قومية تقلّبات وتحوّلات عنيفة في الحقل السياسي بقدر ما عرف الفلسطينيون، بسبب غياب الكيان القومي، وخضوعهم لأكثر من حكم أجنبي، وتشتتهم في أماكن مختلفة. أضفى هذا الوضع على نشوء وتكوّن نخبهم السياسية خصوصية نادرة المثال، هي ضرورة الحصول على الاعتراف والحماية من جانب النظام العربي، أو بعض أطرافه الفاعلة، لممارسة دور النخبة القومية. وهذه الخصوصية بدورها منحت النظام العربي، أو بعض أطرافه، درجة واضحة من حق التدخل والنفوذ في عملية نشوء النخب وتشكّلها.

ولعل هذه الخصوصية نادرة المثال في تاريخ نشوء وتكوّن جميع النخب العربية، التي لم تكن مضطرة للحصول على شرعية ما أو حماية من النظام العربي، تؤهلها لممارسة دور النخبة القومية في بلدانها.

وإذا كان الأفق السياسي لنخبة ما، وأدواتها التنظيمية، وبرامجها الاجتماعية، ومدى إدراكها للمصلحة القومية، أشياء تعكس مدى تطوّر الطبقات الاجتماعية لدى الجماعة القومية التي تمثلها، فإن هذه الحقيقة

لم تكن وثيقة الصلة، دائما، بعملية نشوء وتكوّن النخبة السياسية الفلسطينية، بسبب وجودها في الحقل السياسي العربي، بالمعنى العام للكلمة، وغياب حقلها السياسي الخاص، أو تعرّضه لتشوهات بنيوية، يصعب ضبطها.

كان النزوع القوموي العروبي شرطا أساسيا من شروط الالتحاق بالنظام العربي، لتبرير الحصول على شرعيته أو حمايته، وكان النزوع القطري، أو الإقليمي، محاولة للدفاع عن الشرعية المستمدة من الجماعة القومية الفلسطينية، ويدل تنامي الاتجاه الإسلاموي لدى أطراف فاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني على بحث عن شرعية مماثلة لدى أطراف فاعلة في النظام العربي تتبنى الخطاب نفسه.

وبالقدر نفسه، فإن التناقض الحاد بين أيديولوجية منظمة التحرير الفلسطينية التي أضفت على البعد الاجتماعي أهمية خاصة، وتبنت شعارات يسارية في أغلب الأحيان، وغياب هذا البعد، أو حضوره بصورة محافظة وتقليدية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، يدل على مدى التشابه بين النخب السياسية الفلسطينية التي أنشأت المنظمات الفدائية، وتولت قيادة المنظمة في وقت لاحق، وبين النخب العربية القومية الراديكالية، التي أنشأت أنظمة حكم قمعية في نهاية الأمر.

فتلك النخب لم تذوّب قيم الديمقراطية والتعددية - وفي هذا يتساوى اليمين باليسار، رغم الاختلاف الشكلي - بل استعانت بتلك القيم كوسيلة للتعبئة والتحريض والتجنيد، في سياق سعيها لتمثيل دور النخبة القومية، وإنشاء أنظمة سياسية شعبوية، يُصادر فيها المجتمع المدني، وتنشأ فيها أحزاب سياسية وهيئات ومنظمات صورية من الطراز السوفياتي في أغلب الأحيان.

أخيرا، لن تكف خصوصية نشوء وتكوّن النخبة السياسية الفلسطينية عن ممارسة نفوذها على الحقل السياسي الفلسطيني، ولن ينشأ الحقل السياسي بصورة طبيعية، إلا مع توفّر حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضمن حدود ذات سيادة ومعترف بها، مما يخلق شروطا جديدة لعملية الحصول على الشرعية الداخلية، ويفرض البعد الاجتماعي

على عملية الحراك الاجتماعي، إذا اتسم النظام بالديمقراطية. أما إذا توّفرت حالة الاستقرار، والحدود، مع غياب الديمقراطية فإن النموذج القادم لن يكون أفضل حالا من الأنظمة الشعبوية العربية التي يحكمها الجيش.

ملاحظات ومراجع عامة

قبل وضع قائمة بمراجع وقراءات مساعدة، اعتمد عليها التحليل الوارد في هذه الورقة يجدر لفت النظر إلى مصطلحين وردا بكثافة، وهما الحركة القومية الفلسطينية، والطبقة الوسطى. فكثيرا ما يرد المصطلح الأوّل في كتابات مختلفة بصيغة «الحركة الوطنية الفلسطينية»، وقد درج الباحثون والساسة العرب على استخدام هذا المصطلح لتمييزه عن مصطلح «الحركة القومية العربية» التي تعني العمل على الصعيد العربي العابر للكيانات الإقليمية. والواقع أن كلا المصطلحين، أي الحركة الوطنية (أي الحركة على صعيد الإقليم)، والحركة القومية العربية، يعاني من مشاكل دلالية، فكلاهما مستمد من ترجمة لكلمة National، في لغات أوروبية مختلفة، أبرزها الفرنسية والإنكليزية، التي دخلت إلى اللغة العربية مع دخول الفكر القومي، بصيغته الأوروبية، منذ أواسط القرن التاسع عشر. وقد خلط العرب بين مصطلح National ومصطلح Patriotic الذي يعني الوطني، للهروب من مأزق العلاقة بين القومي المحلي، والقومي العام. ويُستخدم تعبير الحركة القومية في هذه الورقة استنادا إلى دلالته الأصلية في اللغات الأوروبية، أي الحركة ذات التوّجه الدولاني في حدود واقعية أو متصوّرة لإقليم ما.

أما بالنسبة لمصطلح الطبقة الوسطى، فهذا المصطلح يعاني من إشكالات عديدة، عند استخدامه جنبا إلى جنب مع مصطلحات من نوع البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الكبيرة، حيث تعاني تلك المصطلحات من مشاكل دلالية، بحكم إمكانية تقسيم الطبقة الوسطى نفسها إلى فئات عليا ودنيا ومتوسطة، وهذه التقسيمات يمكن أن تشمل ما يُسمى في تعبيرات أخرى برجوازية صغيرة ومتوّسطة، وحتى كبيرة في حالات محددة، خاصة إذا كان القياس على بنى طبقية في العالم الثالث، الذي تتداخل فيه الفوارق بدرجة عالية من الفوضى، ويتسم بخصوصيات طبقية لا تنسجم بالضرورة مع المصطلحات الأوروبية، ذات السياق التاريخي المختلف، في هذا الشأن. لذلك، ورد تعبير الطبقة الوسطى في هذه الورقة باعتباره يضم فئات عليا ودنيا ومتوسطة، وورد إلى جانبه مصطلح البرجوازية الصغيرة، كلما كانت التسمية أقرب إلى الواقع.

١ من بين الدراسات المفيدة في هذا الصدد يمكن العودة إلى دراسة جميل هلال، التي تغطي نشوء وتكوّن النخب الفلسطينية منذ ما قبل النكبة حتى قيام السلطة الفلسطينية، وكذلك دراسة سميح شبيب، التي تغطي المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أنظر:١- هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن ـ ٢٠٠٢، وشبيب، سميح، **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨**، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩.

٢ هناك الكثير من المراجع حول هذا الموضوع، ويمكن بهذا الصدد مراجعة الكيالي، عبد الوهاب، الموجز في تاريخ فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية، وشوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٦.

٣ يعيد كيمرلنغ في دراسته المذكورة ظهور الحركة القومية في فلسطين إلى أواسط القرن التاسع عشر، بداية من دخول الجيوش المصرية، بقيادة إبراهيم باشا، ويعتبر تحليله لما أصاب المجتمع الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨ مفيدا إذ وضع اليد على عدد من الآثار الهامة، ومن بينها سقوط المراكز المدينية. أنظر

Kimmerling, Baruch & Migdal, Joel Palestinians: the making of a people Harvard. Harvard University Press 1998 second edition.

٤ ربما تعتبر دراسة تكنبرغ هي الأفضل بين ما صدر من دراسات حول الأوضاع القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في العالم العربي وفلسطين والشتات، أنظر

Takkenberg, Lex The Status Of Palestinian Refugees In International Law Oxford 1998

٥ حول الانتفاضة الأولى وآثارها الاجتماعية والسياسية، ودوافعها أنظر

Peretz, Don Intifada, London WestView Press 1990.

Aronson, Geoffrey Israel, Palestinians and the Intifada , KeganPaul International and IPS 1990.

٦ يمكن العودة في هذا الصدد إلى هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن ـ ١٩٩٨.

Rubin, Barry The Transformation of Palestinian Politics: From revolution to State Building Harvard University Press 1999.

تعقيب

د. علي الجرباوي*

ترصد هذه الورقة عملية النشوء والتحول الذي طرأ، وما يزال، على تشكيل النخبة الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ولكونها تمتد عبر فترة زمنية عريضة، مرّ خلالها الوضع الفلسطيني بأحداث جسيمة وتقلبات عديدة، جاءت هذه الورقة استعراضية في طرحها وأفقية في تحليلها، وأشار كاتبها في مواضع عدَّة إلى الحاجة لإجراء تحليلات معمّقة لجوانب وقضايا محددة. ومع أنها مكثفة، وأحياناً سريعة في استعراضها لموضوع مهم ومعقد وشائك، إلا أن الورقة حاولت أن تكون شمولية الطرح، وتضمنت منذ البداية وحتى النهاية توجهاً ونهجاً واضحين ومحددين، وجاءت سلسلة ومتسقة في طرح الأفكار. ومن المتوقع، والضروري، أن تستثير هذه الورقة، وما تضمنته من افتراضات وما توصلت إليه من استنتاجات، اهتمام الباحثين في الموضوع الفلسطيني، خصوصاً حول النخبة والقيادات الفلسطينية، ليقوموا باستقصاء جوانب لا تزال بحاجة إلى الكثير من البحث والتمحيص. ومع أن دراسات وأبحاث عديدة جيدة أجريت حول موضوع النخبة والقيادات الفلسطينية، فإن هنالك جوانب كثيرة في هذا المجال، كما

* استاذ العلوم السياسية والمدير السابق لمعهد ابراهيم أبو لغد – جامعة بيرزيت.

أوضح كاتب الورقة بجلاء، لا يزال يكتنفها الغموض، وهي بحاجة إلى إجراء أبحاث معمقة واستقصاءات خاصة.

تثير الورقة مجال البحث، بالنسبة لي، عدة ملاحظات أوجزها كالتالي:

(١) **من ناحية مفاهيمية عامة**، تفتح الورقة بخوضها في موضوع تعريف النخبة المجال عريضاً أمام البحث في هذا الموضوع الشائك الذي أشغل العديد من المفكرين والدارسين ليس فقط لعقود سابقة، وإنما لقرون حلت.

يعرّف الكاتب النخبة على أنها تتشكل من «أهل الحل والعقد» وهم «متخذو القرارات، أو الذين يمارسون نفوذاً في عملية اتخاذ قرارات، تتجاوز حدود المصلحة الفردية إلى المصلحة العامة» ويتمتعون بمكانة اجتماعية، ولا بدّ لكل ذلك أن يكونوا على صلة بالعملية السياسية، لأن النخبة هي «زواج المال بالقوة». المثير في هذا التعريف أمران، أولهما ربط النخبة بالعملية السياسية، وثانيهما اعتبار أن ممارسة النفوذ في العملية السياسية، وليس فقط المشاركة الفعلية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمصلحة العامة، يؤهل للانضواء في النخبة. يفتح هذان الأمران، كل على حدة، المجال أمام تأكيد وجود اختلاف جوهري بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم الشمولية (سلطوية كانت أم ديكتاتورية) في كيفية تعريفها وتعاملها مع موضوع النخبة. فالنخبة لا تنشأ من فراغ ولا تعيش في فراغ، بل لها إطار ومحيط وبنية، نسق تعيش فيه وتعرف وتُعرّف من خلاله وتمارس دورها فيه. في النظام الشمولي تتأثر السياسية بمجمل القضاء العام، ولذلك لا يوجد سوى نخبة واحدة، هي تلك المسيطرة فعلياً على صناعة القرار السياسي، لأن كل ما يتعلق بحياة المجتمع وكيفية تنظيمها ينضوي تحت مظلة السياسة، وكل العوامل والمجالات الأخرى تُسخّر سياسياً وتصبح عوامل إسناد للسياسة. لذلك لا وجود في النظام الشمولي لنخب ثقافية واقتصادية واجتماعية مستقلة عن بعضها بعضاً وعن المجال السياسي. أما في النظام الديمقراطي فالتعددية أساس وركيزة. لذلك فإن النخبة في هذا النظام ليست منبثقة من المجال السياسي فقط أو مقتصرة عليه، بل تجد لها ركائز أخرى في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا نجد في النظام

الديمقراطي مجموعة من النخب المستقلة التي، كما ذكر كاتب الورقة، تؤثر من خلال ائتلافها وتعارضها في مجال الحياة العامة. فإذا كنا نريد لأنفسنا نظاماً سياسياً ديمقراطياً، فعلينا التأكيد على تعددية النخب وليس على وحدانية النخبة، كون السياسة والعملية السياسية في الحياة الديمقراطية تنجم عن تفاعل مجالات ومجريات متعددة، من خلال المشاركة وليس الإكراه، على عكس النخبة المسيطرة على الحكم في النظام الشمولي. لذلك يجب أن نرعى فلسطينياً بروز نخب في المجالات المجتمعية المختلفة، الثقافية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتركها تتفاعل وتؤثر في عملية صناعة القرار العام.

(٢) **حول خصوصية وتكوين النخبة الفلسطينية:** لا أشاطر الكاتب فيما ذهب إليه من أن النخبة الفلسطينية تتميز بـ «خصوصية نشوء وتبلور... تختلف جذرياً عن مثيلاتها العربيات» بسبب وقوعها تحت الانتداب البريطاني وإعطاء بريطانيا وعد بلفور للحركة الصهيونية. بل أزعم أن النخبة الفلسطينية، حتى هزيمة عام ١٩٤٨ وقيام إسرائيل، كانت في كيفية تشكيلها وطرائق عملها مشابهة جداً لمثيلاتها العربيات، خصوصاً أن أجزاء العالم العربي كانت جميعها ترزح خلال حقبة ما بين الحربين (١٩١٩–١٩٤٥) تحت نير الوصاية والاستعمار والانتداب.

يبدأ الاختلاف في تركيبة النخبة الفلسطينية عن مثيلاتها العربية في الظهور بعد أن تم تمزيق الشعب الفلسطيني إلى تجمعات معظمها لاجئة جراء خسارة الجزء الأكبر من فلسطين وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨. ويمكن الادعاء، فيما يتعلق بموضوع النخبة الفلسطينية، أن الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٩٤ (قيام السلطة الفلسطينية) تعتبر فترة إعادة ترميم النخبة الفلسطينية التي كانت حتى عام ١٩٤٨ تقليدية وواضحة الجذور والمعالم، وما عادت كذلك بعد النكبة. هذه الفترة يمكن أن يُنظر لها على أساس أنها حقبة «النخبة الفلسطينية في طور إعادة التكوين» فقد تم بتر الظروف الموضوعية التي احتضنت تركيبة وتشكيلة النخبة الفلسطينية التقليدية في العام ١٩٤٨، وبدأت ظروف موضوعية جديدة، قاسية تتحكم في واقع الحياة الفلسطينية المستحدثة. نتيجة التفرق والتشرذم الجغرافي

الذي آل إليه الشعب الفلسطيني بعد خسارة الجزء الأكبر من الوطن، بدأت تتشكل أنوية لنخب فلسطينية محلية كل واحدة منها محكومة بالظروف الموضوعية للمحيط الذي وجدت نفسها به من ناحية، وبالعوامل الذاتية للتركيبة الفلسطينية السكانية في مواقع التجمع الجديدة.

لم يؤد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وما أفرزته من نخبة فلسطينية «قومية» جديدة في تركيبها ومواصفاتها، إلى إنهاء دور النخب المحلية الموضعية فلكون «النخبة القومية» ظهرت وتركّزت في الشتات، وكان عليها أن تتقاطع في وجودها ودورها مع مصالح نخب الدول الموجودة فيها، ولم تكن هذه المصالح متناغمة في الكثير من الأحيان، بقيت النخب الفلسطينية المحلية موجودة ومؤثرة، وبالتحديد في الضفة والقطاع. ونتيجة لاختلاف التركيبة والمصالح أصبح هناك تنافس بين كل واحدة من هذه النخب مع النخبة «القومية» لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع أن هذه النخبة القومية استطاعت مع مرور الوقت أن تثبّت ركائز وجودها وتتأثر بالقرار الفلسطيني العام، إلا أنها لم تتمكن لظروف موضوعية عديدة يقف على رأسها وجود ثقلها في الشتات من الإحلال الكامل مكان النخب المحلية، بل طغت عليها فقط مغلفة استمرارية وجود هذه النخب بالغلاف «القومي» العام. لذلك، وحتى عندما كانت م.ت.ف في أوج قوتها وعنفوان نفوذها بقيت توجد ازدواجية في تراكيب النخبة الفلسطينية واختلاط فيما بينها وتزاوجت أسس قديمة مع أسس جديدة في تشكيل النخبة الفلسطينية، وبقيت العائلية والعشائرية مثلاً، عاملاً مؤثراً في التركيبة النخبوية حتى بعد أن أوجدت الطبقة الوسطى لنفسها منفذاً على تلك النخبة باختصار، نتيجة لتفتت المجتمع الفلسطيني إلى تجمعات تعيش في مواقع جغرافية منفصلة عن بعضها من ناحية، ومحاولة إعادة صياغة المشروع السياسي الوطني الفلسطيني العام بواسطة م.ت.ف من ناحية أخرى، تعايشت في موضوع تشكيل النخبة الفلسطينية معايير مزدوجة، وأحياناً متناقضة. وقد أدى ذلك إلى عدم إطاحة تركيبة نخبوية بأخرى (على خط عمودي)، وإنما إلى تعايش تراكيب نخبوية متعددة (على خط أفقي).

(٣) **حول ملامح الفترة من عام ١٩٦٧-١٩٩٣:** من الإجحاف أن تختزل النخبة الفلسطينية في الضفة والقطاع خلال تلك الفترة من الاحتلال

الإسرائيلي بمجموعة «إدارية وبيروقراطية تتكون من كبار العاملين الفلسطينيين في الإدارة المدنية» و «فئة المقاولين الذين حققوا ثروات طائلة، وأقاموا علاقات وطيدة بسوق العمل الإسرائيلية»، إلى جانب تعزيز الطبقة الوسطى من وجودها، «بعد تلاشي نفوذ العائلات التقليدية المعتمدة على النظامين المصري والأردني». فالوضع خلال تلك الفترة كان أعقد مما جاء به توصيف الورقة. ففي حين احتفظت النخبة المرتبطة بالأردن ومصر بنفوذها التقليدي، بدأت نخبة م.ت.ف «القومية» ذات الجذور القوية في الطبقة الوسطى التي انتعشت بفعل التغيرات الاقتصادية – الاجتماعية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، تنازع تلك النخبة التقليدية على مصادر القوة والنفوذ. أما «نخبة» الإدارة المدنية والمقاولين فلم تكن بأي حال من الأحوال نخبة فلسطينية يُعتّد بها. بل على العكس كانت هذه المجموعات مكشوفة ومنبوذة داخل المجتمع الفلسطيني، وكان التعامل معها يأتي من باب الاضطرار ليس إلا. وقد تلاشت هذه المجموعة بعد قيام السلطة الفلسطينية ولم يستمر منها في الحياة الفلسطينية العامة إلا الجزء اليسير.

(٤) **الانتفاضة الأولى**: مع أن التحليل الوارد في الورقة المقدمة صحيح بشكل إجمالي، إلا أن الوضع الناجم عن الانتفاضة لم يكن بالحسم المذكور، فالتغيرات التي حملتها تلك الانتفاضة لم تُنتج باعتقادي، تلك التحولات الجوهرية ذات الآثار البعيدة المدى في موضوع النخبة الفلسطينية. صحيح أن النخبة التقليدية انحسرت خلال الفترة الأولى من الانتفاضة، إلا أن تأثيرها لم يُجتّث، بل عاد بعد حين ليطفو على السطح ويصبح مؤثراً من جديد. قد يكون السبب في ذلك أن قيادة م.ت.ف كانت دائماً مهتمة بهذه النخبة وأصولها العائلية والعشائرية، وبقيت تغازلها وتمنحها منفذاً للدخول في إطار النخبة «القومية». ومع تصاعد نفوذ هذه النخبة «القومية» في الضفة والقطاع واستيعابها للنخبة المحلية الموضعية في كلا الموقعين واستيعابها للنخبة التقليدية، يمكن القول أن عملية صهر بدأت تأخذ مجراها لتوحيد النخبة الفلسطينية في الأرض المحتلة. الأمر الوحيد الذي أثر في عملية التوحيد كان بروز

الحركات الإسلامية التي بدأت تنافس م.ت.ف، وبالتالي بدأت تُظهر نخبة جديدة موازية ومنافسة للنخبة «الوطنية» التي كانت في طور التوحيد. ومن المهم التنويه أن مركز ثقل النخبة الفلسطينية بدأ يدخل في عملية التحول من «الخارج» إلى «الداخل».

(٥) **السلطة**: اتفق مع الكاتب في تحليله حول مجريات تشكيل النخبة خلال حقبة السلطة الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠٠٠)، خصوصاً ما ذهب إليه من أن قيام السلطة أدى إلى حراك مجتمعي واجتماعي نجم عنه بروز، أو عودة بروز، قوى تزاحمت لتثبيت موقع لها في النخبة الناشئة. ويمكن أن تختزل مجموعات النخب المتنافسة بثلاث: نخبة السلطة المتكونة حديثاً من تحالف شخوص المجالات البيروقراطية والأمنية والاقتصادية التابعة لها، ونخبة الحركات الإسلامية المعارضة، ونخبة تتكون من مجموعات وأفراد يأتون من أطياف مختلفة ويحتلون مراكز مرموقة في القطاعات التي يبرزون منها، سواء أكانت مهنية أو أكاديمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مجتمعية مدنية. وعلاوة على الحراك الدائر داخل وبين أطراف هذه النخب، فإن هناك تناحراً يجري بينها، وذلك لأن تشكيلة النخبة الفلسطينية العامة في مناطق السلطة الفلسطينية خلال هذه الحقبة غير المستقرة سياسياً لم تستقر بعد. وبالتأكيد سيكون لمجريات ونتائج الانتفاضة الثانية من جهة، والتحركات الخارجية والذاتية القادمة خلال المرحلة المقبلة على صعيد التسوية السياسية من جهة أخرى، أثاره الأكيدة على هذا التناحر الدائر.

هذه ملاحظات عامة على هذه الورقة الجيدة المقدمة من الأستاذ حسن خضر، ولأن تشكّل النخبة الفلسطينية يتسم بالتحول المستمر نتيجة المتطلبات والتحولات العنيفة المستمرة التي يشهدها الحقل الفلسطيني العام، وكون الورقة المقدمة عالجت الموضوع بطريقة أفقية استعرضت فيها ملامح النخبة/ النخب الفلسطينية عبر قرن من الزمن، فإن ورقة الأستاذ خضر ودعواته المتكررة خلالها تحثّ على إجراء دراسات عمودية متخصصة في جوانب وحقب محددة من مسيرة تشكّل النخبة الفلسطينية التي لا تزال في طور التكوين.

وقائع الحوار

عقد معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨ ندوة متخصصة حول موضوع ورقة الأستاذ حسن خضر، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، حضرها زهاء ستون أكاديمياً وسياسياً ومتخصصاً، وقام بإدارتها البروفسور روجر هيكيوك وعقّب على الورقة د. علي الجرباوي.

وفي الختام، تم فتح باب المناقشات، ساهم بها عدد من الحضور، وفيما يلي أبرزها.

هشام فرارجة:
استاذ العلوم السياسية المشارك/ جامعة بيرزيت.

في البداية اتفق مع الأستاذ حسن بأن النخبة السياسية الفلسطينية بالفعل كانت قد تـأثرت تأثراً كبيراً في الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين خاصة من قبل الانتداب البريطاني، ولكن بالإضافة إلى كتاب سميح شبيب الذي ذكره حول هذا الموضع هناك كتب أخرى تتحدث عن أمور أخرى ومنها: كتاب محمد مصلح على سبيل المثال بخصوص تطرقه إلى جذور الحركة الوطنية الفلسطينية أثناء الحكم العثماني. وأيضاً ما كتبه إبراهيم أبو لغد في كتابه تحويل فلسطين حول نفس الموضوع. يبدو لي أنه أحياناً كثيرة هناك كثير من الكتّاب الإسرائيليين وبالتأكيد بعض المستشرقين يحاولون باستمرار أن يربطوا بين فكرة إنشاء وطن قوي لليهود في فلسطين وبروز الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعضهم أمثال جون بيترز، على سبيل المثال، سيئة السمعة والصيت، في كتابها From Time Immemorial تطرح بأن ما يسمى الحركة الوطنية الفلسطينية ما هي إلى مجرد ردة فعل للبرنامج الصهيوني لاستعمار فلسطين.

النقطة الثانية هي الحديث عن النخب المدنيّة في فلسطين أي القادمة من المدينة كقوى مؤثرة، أحياناً يبدو أنه ينفي وجود قوى مؤثرة أخرى ريفية بالدرجة الأساسية، وإن كانت لا تحمل نفس المسميّات، وذلك لأن

هذا الحديث في تقديري يعكس طبيعة الفجوة الشاسعة التي ساهمت النخبة المدنية في خلقها وذلك لسببين رئيسيين:

١- أن مصالح النخب المدنية تبدو عبر المراحل المختلفة أقرب إلى ومنسجمة مع مصالح خارجية أكثر منها مع المصالح الوطنية المحليّة.

٢- ولأن الجماعات المؤثرة الأخرى الريفية تبنت برامج مقاومة جماهيرية تتناقض مع تهافت النخب المدنية في غالب الأحيان بمعنى إلى درجة أن الفجوة القائمة ما بين الطرفين ما زالت تلقي بظلالها حتى يومنا هذا على مسيرة انتفاضة الأقصى، من خلال الدعوات النخبوية الداعية إلى إيقاف الانتفاضة من ناحية، ومن ناحية أخرى الإصرار الشعبي، الجماهيري على الاستمرار في المقاومة والانتفاضة.

وأخيراً، هناك دور بارز في تقديري للنخب السياسية الفلسطينية في تقزيم وتهميش بل وإجهاض الإنجازات الشعبية الفلسطينية على عفوياتها أحياناً على مدى السنين. وبالمقابل هناك دور ضليع بمؤثرات دولية خارجية وليس فقط عربية في تشغيل النخب السياسية الفلسطينية. وهذه المؤثرات الخارجية تساهم في تحديد برامج النخب السياسية الفلسطينية وفي آفاق عملها وطبيعة طموحاتها، وكثيراً ما يصبح النقاد للنخب السياسية الفلسطينية أحياناً مع الوقت أعضاء في النخبة السياسية الفلسطينية، وفي هذا المضمار نجد بأن النقاد بعضهم على أقل تقدير يقومون بعملية انتزاع ادوار من النخبة السياسية لأنفسهم إما عن طريقة إقامة الدكاكين والتي تشكل مجرد مصادر رزق أو مظلات وجاهة لأمثال هؤلاء المثقفين الذين هم أنفسهم يصبحون أجزاء لا تتجزأ من النخبة.

زياد أبو زياد:
عضو المجلس التشريعي، وزير سابق

يمكن القول أن القومية الفلسطينية انبعثت من القومية العربية، والقومية العربية زادت حدتها وقوتها أمام نزعة التتريك ومحاولة فرض القومية

التركية، بعد ما كان المواطن يحس بانتمائه وولائه للدولة الإسلامية بدأ يحس بانتمائه القومي، وبدأت تبرز القومية الفلسطينية، المتتبع لبيانات وقرارات المؤتمرات الفلسطينية المتعاقبة في العشرينات والثلاثينيات سواء في يافا أو القدس أو نابلس، أو غيرها يلاحظ التغيير التدريجي في اللغة التي كانت تتطرق إلى القومية الفلسطينية والتي بدأت إلى الحركة القومية العربية. لم تشهد البدايات ما يسمى بالقومية الفلسطينية.، الآن بفعل التقسيم – تقسيم الوطن العربي – بدأت تظهر القوميات المحلية. ومع مرور الوقت بدأت هذه القوميات تتبلور وتزداد قوة وعمقاً في سوريا/ مصر، لبنان بفعل الوقت، أما في ما يتعلق بالوضع الفلسطيني فإن الحركة القومية الفلسطينية واجهت ظروف قاسية جداً كمحاولات الطمس.

أود القول بأنه لم يتم الإشارة بشكل دقيق وقوي إلى نكبة ١٩٤٨ كجزء من ذاكرة الشعب الفلسطيني، وتحول هذه الذاكرة الجماعية إلى نقطة تحول انطلقت منه حركات التحرر الوطني، أي أن حركات التحرر الوطني التي نمت في أوائل الخمسينات وفي مقدمتها حركة فتح، كانت آتية على خلفية الذاكرة الجماعية الفلسطينية، والنكبة، وإحساس الفلسطينيين بضرورة العودة وتحرير فلسطين.

ولم تكن هناك إشارة إلى محاولات طمس الهوية الفلسطينية، حيث كان هناك في الخمسينات والستينات محاولة مكثفة جداً لطمس الهوية الفلسطينية من الأمثلة على ذلك أن كل فلسطيني كان عنده شهادة ميلاد من حكومة فلسطين يجب عليه استبدالها بشهادة ميلاد أردنية عند تجديدها، يمكن القول بأن العنصرين الأساسيين اللذين ساهما في تعميق الهوية الفلسطينية هما:

١- منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في تعميق الوعي الوطني وإبراز الهوية الفلسطينية.

٢- الاحتلال الإسرائيلي والمواجهة مع هذا الاحتلال في ظل وجود ما كان يسمى بالنخبة الأردنية (القيادة الأردنية) في الضفة الغربية.

لقد خضنا معركتين أساسيتين في انتخابات البلديات في عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٦ وقد شكلت هذه الانتخابات مفاصل ثبتت ظهور القيادات الفلسطينية في الداخل. وهنا كان دور للصحافة الوطنية التي وظفتها منظمة التحرير واتفقت عليها مما عزز دورها في الداخل (مثل جريدة الفجر والشعب وعدد من مكاتب الصحافة) أي أن منظمة التحرير أسهمت في إبراز وتعميق الهوية الفلسطينية.

هنا يبرز التساؤل هل الانتماء الفلسطيني هو انتماء جغرافي، روابط دم، أم انتماء فكري؟ هل يمكن اعتبار أي واحد ولد في عائلة فلسطينية فلسطيني ويحمل الهوية الفلسطينية؟ أم أن هناك شيء فكري يعزز الإحساس بالانتماء الفلسطيني؟

أما فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية فهي نظام الحكم وليس حزب سياسي، وبالتالي فإن نسبة تأييد السلطة الفلسطينية ليس له تأثير على الهوية الفلسطينية والانتماء والشعور الوطني في الداخل، أما تساؤلي الأخير فهو أين النخبة الفلسطينية في المرحلة الحالية؟ نحن نعيش الآن في أسوأ مرحلة من مراحل تاريخنا، أين دور النخبة في طرح السؤال؟ وأين أخطأنا؟ لماذا أخطأنا؟ ماذا يجب أن نفعل للخروج من هذا الخطأ؟ ويمكن القول بصراحة أننا لم نسمع صوت هذا النخبة.

عمر عساف:
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ربما تضمنت الورقة التي طرحت عناصرها أموراً غير التي طرحت ولكن هناك بعض القضايا كان من المفيد تظهيرها، مثلاً ما له صلة بالنخبة السياسية التي برزت في الضفة والقطاع في إطار مقاومة الاحتلال والدفاع عن مصالح المواطن سواء أكان ذلك في الانتخابات البلدية أو خلال تشكيل اللجنة الوطنية ولاحقاً القيادات التي صقلتها السجون والتي لعبت دوراً فاعلاً سواء خلال وجودها في السجن أو بعد تحررها وكذلك الأمر في سياق تطور الحركة النقابية الجماهيرية والشبابية خلال برامج العمل التطوعي والنشاطات الطلابية ومجالس الطلبة والنقابات المهنية والعمالية.

إلى جانب ذلك لعل الإشكالية التي تعاني منها النخبة السياسية الفلسطينية في ظل غياب المؤسسة وتكريس الفرد القائد وبشكل عام غياب الديمقراطية وهذه ظاهرة ملازمة إلى حد ما بالمجتمعات الشرقية فالقيادات الفلسطينية نادراً ما تجدد ولعل هذا يشكل سبباً رئيساً في غياب دور المؤسسة لصالح تعزيز دور الفرد.

الأمر ذاته ينطبق على الاتحادات الشعبية الفلسطينية خصوصاً تلك التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقيادات هذه الاتحادات تلتصق بكراسيها منذ عشرات السنين دون أن تعقد مؤتمراتها بشكل ديموقراطي ودوري (المعلمون، الطلبة، العمال، المرأة) وهذا بدوره يجعل من هذه القيادات (النخب الجماهيرية) التي تلعب دوراً سياسياً شكلياً، يجعل منها تابعه للسلطة السياسية وغير قادة مساءلتها أو الضغط عليها أو التأثير في قراراتها.

أخيراً لعل هذا ما يفسر حرص النخبة السياسية على تغييب الانتخابات حتى حين كان ذلك ممكناً كما في انتخابات المجالس البلدية والسلطات المحلية أو سعي هذه النخبة لإبقاء حالة الانقسام لتظل مشلولة وعاجزة عن القيام بأي دور فعال لا في الجانب ذي الصلة بمصالح جمهورها ولا فيما له علاقة بالجانب السياسي والوطني.

جمال محيسن:
وكيل عام وزارة الشباب والرياضة.

ينظر إلى النخبة على أنها إفراز حركة في المجتمع سواء كانت اقتصادية أم فنية أو ثقافية على المستوى الأكاديمي، وهي ليست بالفعل أفراد يدعوا أنهم نخبة وليست مجموعة يدعوا أنهم نخبة. إن صراعنا مع العدو يمكن أن يكون في كل هذه المجالات. ويعلل أن النخبة الفلسطينية كانت على الدوام جزء من النخبة العربية سواء في العهد العثماني، أو في بدايات النصف الأول من القرن الماضي، قد تكون النخب العربية وصلت إلى تحقيق أهدافها، لكن الأحداث التي يمر بها في الوقت الحاضر تثبت أن الاستقلال كان جزئياً، لكن بقي الشعب الفلسطيني لا يزال حتى الآن لم يحقق ولو لجزء يسير من هذه الأهداف التي انطلقنا من أجلها منذ بداية العشرينات.

مع ذلك فإن الجوانب الإيجابية التي تمتاز بها منظمة التحرير الفلسطينية أكبر من الجوانب السلبية، إلا أنها تمتاز بالتعددية، فقد كانت تتمثل في جبهة تضم جميع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة على الأرض، وتضم جميع النقابات والتي كانت تمارس الديموقراطية بشكل أفضل مما هي عليه الآن.

ورد مأخذ على الأشخاص من الذين ينظرون نظرة سيئة لمن يتم دعوتهم (النخبة) من بعض الأخوة إلى تونس وبيروت، فهو على العكس يقدر تلك النخبة ويحترمها، فهو يصف أولئك الأشخاص الذين يصفون أنفسهم بالنخبة في المرحلة الجسمانية، مثل إنسان يمارس الرياضة في الملعب والجمهور يراقبه عن بعد، فالشخص الذي يلعب ويحقق الأهداف ليس كالشخص الذي يشاهد ويراقب فقط. وبالتالي فإن النخبة التي تأتي إلى بيروت وتونس يجب أن يكون دورها إيجابي وفاعل، يتمثل في إرشاد القيادة وتقديم النصيحة لها، لا أن تكون تلك النخبة مجرد مرتزقة ترتش في تونس أو في بيروت. تتضمن السلطة بعض السلبيات، بفعل ما قامت به في السنوات الست الأخيرة، ومن ذلك تعزيزها للعشائرية والواسطات والمحسوبية.

وبما أنني في السلطة، فإنني أرى تلك السلبيات، وأستطيع أن أقول أن هناك أموراً التصقت بالسلطة، مثل موضوع العشائرية، والتي لها تاريخ سلبي في العمل الفلسطيني، وبالنسبة لها، أتمنى في الانتخابات القادمة أن لا تقرر بالطريقة السابقة، وأن تمثل الحد الأدنى على مستوى الضفة الغربية، وإن لم يكن في الضفة الغربية بكاملها، فليكن على مستوى القدس، حتى نتخلص من مسألة العشائر والقبلية، لأنها وللأسف، موجودة ولها تأثيرها على المجتمع، فمثلاً، تحالف عشيرتين أو ثلاث معاً، يؤدي إلى إنجاح عضو مجلس تشريعي.

أما بالنسبة إلى موضوع الأحداث، فقد سمعت من بعض الأخوة، عن فترة المحادثات بين الأمريكان والفيتناميين في باريس، وكيف أن الوفد الفيتنامي جاء منتعلاً أحذية – والتي تتمثل بما نسميه في العامية الصنادل أو الشحاطات – فقد احتج الوفد الأمريكي على ذلك واعتبره عملاً غير لائق، ولكن كان جواب الوفد الفيتنامي أن جميع الشعب في

فيتنام يلبسون ذلك النوع من الأحذية، ونحن نعيش في وقت لا تتاح الفرصة للجميع للدراسة في الولايات المتحدة وبريطانيا، يمكن أن تتاح الفرصة في البلاد العربية، وأتمنى أن نتكلم بلسان لغتنا العربية، حيث أن قاموسنا العربي غني جداً حتى نستطيع التواصل والفهم مع الأخوة المحاضرين.

بالنسبة لموضوع المسيرات، فهو يتساءل ما المطلوب منا كنخبة؟ أن تكون من جهة أخرى تؤيد أناس يهاجمون جهتنا، وأناس تؤيد المسيرات السلمية، فهناك أشخاص كانوا يتقدمون المسيرات فهم الآن، إما شهداء أمثال أبو علي مصطفى، وعدد كبير منهم أسرى.

أنا أتمنى من النخبة أن تكون قريبة من الشعب والقيادة، وقيادتهم بانتقاد السلبيات التي تمارسها القيادة الفلسطينية ومحاولة الإصلاح، وأن تكون قريبة من الشعب من الناحية الإيجابية في نضاله، وليس من الناحية السلبية، بالنسبة للسلطة فهي سلبية من الجانب السياسي والعشائري، لهذا يجب على النخبة أن تأخذ دورها في الشارع الفلسطيني، وأن لا يقتصر هذا الدور على الحديث داخل الغرف المغلقة في الفنادق.

غازي الخليلي:
مدير عام دائرة الدراسات في وزارة العمل.

الملاحظة الأولى: هناك فصل قصري بين تبلور النهضة القومية العربية في الوسط العربي وبين نشوءها في فلسطين، وهو لا يتفق مع هذا الفصل، وعند قراءة التاريخ نجد هناك تبادل واضح بين النهوض القومي في الوطن العربي وبين النهوض القومي في فلسطين.

ثانياً: الورقة غيبت انعكاس نشوء المشروع الإسرائيلي في الوطن العربي كان له أثر في تبلور وإنهاض الشعور القومي العربي والتبادل بين الجهتين.

الملاحظة الثالثة: أنه يوجد ضبابية وغموض في تحديد معنى النخبة من حيث الزمان والمكان، فأحياناً نتحدث عن الداخل حصراً وأحياناً

نغيب الخارج، وتارة نتحدث عن نشوءها قبل النكبة وتارة بعد ال ١٩٦٧، وأن الورقة ينتابها نوع من الغموض في تناول هذا الموضوع، وعلى الهامش لم تتناول موضوع وجود أحزاب مثل البعث والشيوعيين والقومين العرب وحتى نشوء حركة فتح عام ١٩٦٥.

وأيضاً لا أتفق مع الورقة التي وردت على لسان الزميل حسن، وهي قطعية بأنه لولا الاحتلال لما تبلورت النخبة. وإذا كانت الورقة على هذا النحو فهو يتصور ذلك من ناحية منهجية خلل بالقول لولا الاحتلال لما تبلورت النخبة.

والنقطة الأخيرة في القسم الأخير في العرض الذي تفضل به الأستاذ حسن، تركز طابعه بالوصفي أكثر منه تحليلي وبالتالي لم يتناول موضوع دور النخبة راهناً وكيف نتعامل معها.

عبد الجواد صالح :
عضو المجلس التشريعي.

من الغريب جدا تناول موضوع النخب فيما بعد فترة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ بمثل هذا التبسيط، بل التسطيح وربما في بعض الحالات التشوية. فالكاتب أول ما يتحدث عن نشوء نخبة إدارية وبيروقراطية «تتكون من كبار العاملين الفلسطينيين في الإدارة المدنية، وامتلكت نفوذا حقيقيا....» وهذا تشويه وظلم غير مسبوق لقيادات وقفت منذ أوائل أيام الاحتلال لمواجهة على [سبيل المثال] عمليات التهجير والتطهير العرقي التي تم في حدود تأسفت بعض القيادات الصهيونية أنها لم تنفذها على نطاق واسع.

إن هذه «النخبة» التي يتكلم عنها الكاتب لم تتشكل بتشكل الإدارة المدنية بل كانت موجودة تعمل في نفس الدوائر الأردنية. وكان نفوذها محصورا في أدائها الوظيفي، على أن بعض رموزها عمل على تنفيذ السياسات الإسرائيلية في نفس المجالات التي كانت تعمل فيها. أما الأكثرية من هذه النخب الإدارية فلم تتعاون مع الاحتلال بل قاومته كاتحاد المعلمين ومؤسسات أخرى. وفي هذا المجال قام المعلمون

بقيادة باديء ذي بدء مقاومة إجراءات الضم وتغيير المناهج في مدارس القدس، وأبعدت بعض القيادات وانخرط البقية من كوادر المعلمين بالنضال ضد السياسات الاحتلالية في المجال التربوي والسياسي.

وتطور هذا النضال في المستقبل ليتشكل مجلس التعليم ليصل إلى التصدي لمناحم ميلسون وسياسته في محاولة السيطرة على الجامعات الفلسطينية التي تحولت إلى آلة تفريخ للقيادات السياسية والعلمية والإدارية، وإن كان بشكل متواضع.

أما النخبة الثانية التي تناولها الكاتب، فهي نشوء «فئة جديدة من تجار الوكالات والخدمات، التي تعتمد في وجودها على الاحتلال، لكنها تحرص على عدم المبالغة في إظهار النفوذ». ومرة أخرى يخطيء الكاتب، ففئة التجار، كانت موجودة، ونمت مع الاحتلال، ولكنها وحتى فترة متأخرة لم تشكل لها نفوذا سياسيا على الإطلاق، بل بالعكس أثبت معظم التجار وعيهم وأدركوا منذ الأيام الأولى استهداف الاحتلال الإسرائيلي لعملية تراكم رأس المال الفلسطيني فحاولوا منذ البداية قصقصة أجنحتها. أعتقد أن الكاتب قام بسلق الموضوع حيث تجاهل إلى درجة كبيرة دور التجار في الانتفاضة الأولى حيث اشتهرت قضية فتح المحلات بعد كسر أبوابها فقام شباب الانتفاضة بإعادة إغلاقها وتركيب أقفال جديدة لها.

قاد بعض رؤساء البلديات بداية المرحلة على كافة المستويات. بالطبع حاول الاحتلال كسب ود بعض رؤساء البلديات ونجح مع بعضها وعين بعضها الآخر، خاصة، في غزة، حيث في الضفة الغربية كانت بلديات منتخبة، واستطاع أن يجند بعض المحامين وشخصيات اقتصادية أخرى من بينها بعض رؤساء الغرف التجارية. وقد تشكلت بعد الاحتلال مباشرة لجان توجيه وطنية، أبعد بعض الذين وقفوا وراءها.

وكان دور أولئك العمل على تشكيل قيادة بديلة. وكان بعضها ينادي بدولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن القيادات الوطنية التي كانت تعتقد بمصداقية قيادة م.ت.ف عارضت هذا التوجه.

أما تلك القيادات التي كانت تنادي بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة واعتبرت في ذلك الوقت خارجة عن الصف الوطني فقد أستغلها الاحتلال في أنشاء قيادة بديلة لمنظمة التحرير، وفي المستقبل بديلا، إضافة لذلك، للقيادات الوطنية المحلية. كان هدف انتخابات ١٩٧٢ انتخاب هذه القيادات التي رشحت نفسها ولكنها منيت، مثلا، في البيرة وغيرها من البلديات الرئيسة بهزيمة منكرة.

بعض هذه القيادات شارك بعض رؤساء البلديات المتعاونين مع الاحتلال على كسر إضراب المعلمين الذي قام بعد ضم القدس وفرض المناهج الإسرائيلية. على أن استمرار مواجهة سياسات الاحتلال قد طورت عمليا ظهور قيادات للمقاومة اللاعنفية. على أن الاحتلال الإسرائيلي عمل بمنهجية نفي القيادات الفلسطينية ليس فقط القيادات السياسية بل القيادات الاجتماعية والتربوية التي كانت تلعب دورا هاما في مجالاتها الاقتصادية والتربوية والسياسية.

ويقفز الكاتب إلى مرحلة الانتفاضة مجتزئاً ما يزيد عن عشرين عاما من النضال، قاده قيادات نسوية وشبابية ونقابية وبلدية. تشكلت في نهاية الستينات بهدف تقوية المجتمع المدني، والعمل على تمكين المرأة الفلسطينية ليس في مجال العمل السياسي فحسب وإنما في مجال الإدارة. وكنت ترى بأم عينيك تطور امرأة أمية، لتصبح تقرأ وتكتب ومن ثم تدير نشاطا اقتصاديا بكل نجاح. وكان العمل للدفاع عن حقوق الإنسان يأخذ شكل العمل التطوعي. وجرى ذلك بمبادرات ذاتية وإمكانيات محلية عندما لم يكن هناك دولا مانحة، تثير موضوع حقوق الإنسان والنوع. لقد تشكلت حركة العمل التطوعي، وجمعية إنعاش الأسرة والنقابات العمالية وأنشأت الجمعيات التعاونية في الريف وفي المدن، بهدف الرجوع إلى الأرض ودعم المزارع الفلسطيني.

تشكلت هذه المنظمات الشعبية التطوعية من المسرح المقاوم (قام المجلس البلدي ببناء مسرح صيفي لفرقة بلالين لعرض عروضها عليه) وانتهاء بحركة العمل التطوعي التي رعت وطورت قيادات شابة جديدة، بالرغم من مقاومتها ليس من الاحتلال فحسب بل ومن عناصر محسوبة

على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أن «البندقية فقط التي تتكلم». كما اتهمت بعض الأحزاب التقدمية بان هذه المنظمات الشعبية «حركات برجوازية»، لكنه في الحقيقة، أن هذه المنظمات الشعبية كانت القاعدة القوية التي تشكلت عليها الانتفاضة الأولى والتي ساعدت الانتفاضة على الاستمرار لمدة طويلة. وهي نفسها التي عملت طوال الفترة التي قفز عنها الكاتب ليس لمنع انهيار المجتمع الفلسطيني أمام سياسات الاحتلال لمنع أي تطور اقتصادي لتسهيل عملية التطهير العرقي.

كان مجال هذه القيادات عمليتي البناء المجتمعي والتحرير ومقاومة الاحتلال، وقد نجحوا في ذلك الوقت بتحقيق مقاطعة الإنتاج الإسرائيلي حتى نفذت البضائع المحلية، ثم قادت معركة الاحتفاظ بالطاقة العمالية للعمل في مؤسساتنا، مع انه كانت محاولات فاشلة لمنع العمال بالقوة. لقد نجح بعضنا بتهيأة العمل للعمال في البلديات.

قادت المرأة الفلسطينية أول مظاهرة نهضت ضد الاحتلال في كل الأراضي الفلسطينية وكان على قمة هذه الإنجازات تشكيل الجبهة الوطنية التي كانت أول قيادة مركزية تضم ممثلين من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، بعد ١٩٤٨.

أخطأت القيادات في عام ١٩٧٢ في عدم تشكيل كتل جديدة شابة، تحت مبرر، إعادة المجالس البلدية التي كانت قائمة لإفشال مخطط الاحتلال في تشكيل قيادات بديلة ل م.ت.ف. وذلك بإفشال إجراء عملية انتخابات فرضها الاحتلال ولم يتم مواجهتها بشكل جماعي. وينظر لذلك الخطأ، بنظري، أنه أجّل المعركة الحاسمة ضد الاحتلال وتأخير العملية السياسية للانحياز الشامل لصالح المنظمة. على أن القيادات التي يتجاهل الكاتب وجودها قامت بتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية التي شكلت أول قيادة مركزية في الداخل تضم لأول مرة بعد ١٩٤٨ ممثلين عن قطاع غزة والقدس والضفة الغربية. خاضت الجبهة الوطنية معارك مواجهة تهويد القدس وبالذات مشاركة مواطني وأهالي القدس في الانتخابات الإسرائيلية لبلدية القدس ومعارك ضد الاستعمار الاستيطاني والتأثير فيما بعد على توجه م.ت.ف السياسي.

أما في عام ١٩٧٦ فقد خاضت في حينها الكتل الوطنية الانتخابات وفازت في أكثريتها، وأفشلت للمرة الثانية، مخطط الاحتلال في إنشاء القيادة البديلة. (تشكيل الجبهة الوطنية واعتبار نفسها الذراع الأيمن للمنظمة في الداخل كان بداية الانحياز الشامل ل م.ت.ف)

كانت انتخابات ١٩٧٦ انتصارا حاسماً وكاسحاً، مهد لتشكيل لجنة التوجيه الوطني، التي قادت النضال بشكل علني وحاسم ضد مشروع الإدارة المدنية الإسرائيلي والذي قبلت به م.ت.ف في التسعينات.

بعد أن قفز الكاتب عن كل هذه التطورات التي وضعت أرضية النضال الوطني الفلسطيني في الداخل، يقول، «وقد مارس الاحتلال سياسة استشراقية.... عندما سعوا إلى إنشاء أحزاب زراعية...» وأعتقد إن الكاتب يقصد روابط القرى. إنها لم تكن على الإطلاق لها علاقة بالزراعة، وإنما إستغلوا الفكرة البريطانية بين «فلاح ومدني»، لتأجيج الخلاف بين الريف والمدينة. وقد أسست روابط القرى بموجب أمر عسكري، وسلح رجالها بأسلحة الجيش الإسرائيلي، وبموازنات من الحكم العسكري الإسرائيلي.

خاضت القوى الوطنية، من تشكيلات الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطنية معركة رفض الإدارة المدنية، التي حاولت سلطة الاحتلال بيعه وتسويقه على القيادات، من أن الأكراد العراقيين يموتون من أجله بينما نحن نقدمه لكم على صينية من فضة. وكان هدف إسرائيل منح الاحتلال شرعية فلسطينية والإدارة المدنية ضمن إسرائيل الكبرى. وقد نجحت القيادات في إحباط المشروع الاستعماري للإبقاء على الاحتلال، وهو المشروع الذي وافقت عليه القيادة الفلسطينية في أوسلو بعد ذلك بعدة سنوات.

أعتقد أن الموضوع في غاية الأهمية، ومع الجهود المثمنة لإخراج هذه الدراسة، فان مفاصل هامة لم يتطرق إليها الكاتب، إضافة إلى الاقتصاد أو بالأحرى غياب مصادر هامة سبق وأن تعرضت لهذا الموضوع الهام. وكان على الكاتب أي يرجع إلى قيادات ما زالت موجودة والموت يهدد باندثار تجربتها.

حسن خضر:

ذكرت اسم كتاب واحد فقط، ولم يكن الهدف من وراء ذلك الخوض في أدبيات تعالج الموضوع الفلسطيني فهناك كثير من الأدبيات مثل «عادل حسن» حول تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وهو الأهم، وهناك «بيان نويهض الحوت» وكذلك «د.عبد الوهاب الكيالي» وإن كان عرض تاريخي سريع ليس المقصود منه الحديث عن الأدبيات، لأن هذا يدخل من جانب والجانب الآخر From Time Immemorial فالمشكلة ليست أنها ادعت وإنما أنها لا تحظى باحترام في أي مجمع أكاديمي في العالم، وإنما في الفرضية الأساسية للفلسطينيين والتي تنص على أنهم جاءوا إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، وأنه لا يوجد شعب فلسطيني، أما ظهور الحركة الفلسطينية فهو بالأساس نشأ أيدي المؤرخين الإسرائيليين والصهاينة قبل نشوء الدولة.

أود الإشارة إلى بعض التعقيبات، ليس المقصود أن القومية الفلسطينية بديل للقومية العربية، أو أنه يوجد ما يسمى القومية الفلسطينية، فالحركة القومية هي التي تنشأ من أجل إنشاء الدولة القومية نفسها، وبالتالي لا أحد يتكلم في فرنسا عن الحركة القومية الفرنسية فهي منتهية، وفي مصر لا أحد يتكلم عن الحركة القومية أو الوطنية المصرية إلا إذا كان في سياق المعارضة للنظام. فبمجرد اكتمال إنشاء الدولة لأن National بالإنجليزي بالواقع أخذت هذه التسمية من اللغات اللاتينية، وهي تشير بشكل أساسي عند دراسة تاريخ نشوء الحركات القومية في أوروبا القرن التاسع عشر إلى الحركات التي استهدفت توحيد الإقليم وإنشاء مؤسسة دولة مركزية لأسباب مختلفة تخص القومية. فالتعبير الأسلم للحركة القومية الفلسطينية يستخدم فقط في صياغ الحركة الفلسطينية الساعية إلى تحقيق الاستقلال، وتقرير المصير وإنشاء الدولة.

فنحن عرب وجزء من القومية العربية ولا يوجد تناقض في ذلك، ولكن المصطلح يفهم ضمن هذا السياق. سياق الحركة الفلسطينية الساعية إلى إنشاء دولة فلسطينية على أراضي فلسطينية لا يهم إن كانت على أراضي فلسطين جميعها، أو على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، ولكن المهم هو إنشاء دولة فلسطينية.

فيما يتعلق بالقيادة القومية في المنفى، الفكرة الأساسية التي أود طرحها أنه لا يمكن لنخبة محلية أن تتحول إلى نخبة قومية على الصعيد الفلسطيني ككل دون موافقة النظام العربي أو على الأقل، جزء من النظام العربي. فعندما نشأت منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، نشأت بموافقة واتفاق النظام العربي واختار لها النظام رئيساً دبلوماسياً كان يشتغل في خدمة بعض الدول العربية الأخرى أحمد الشقيري هذا لا يعني التقليل من شأنه، ولكن الاختبار جاء من الجانب المصري وعيّن رئيساً، وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتضعف النظام العربي الرسمي وهذا النظام يريد أن يحوز على قدر من المصداقية لأنه يدعو إلى استمرار القتال مع إسرائيل وبالتالي دخلت هذه المنظمات لتتحول إلى نخبة قومية فلسطينية كان يمكن أن تبقى بالتأكيد نخب محلية ولكنها تحولت كذلك لأنها دخلت إلى منظمة التحرير أصبحت قيادة لمنظمة التحرير واعترف بها من قبل جانب النظام العربي، وتوج هذا الاعتراف عام ١٩٧٤ باعتباره ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولم يكن هذا التمثيل مقبولاً دائماً من النظام العربي، أو من جانب الأطراف المختلفة من هذا النظام، ولكن هذه المنظمة بصبغتها الجديدة كانت تعيش في المنفى فلم تكن في حالة تواصل مع شعبها، وبالتالي بحثها عن الشرعية اعتمد على وسائل مستحسنة، وعن إمكانية وجودها على أرضها وفي حالة تماس مباشر مع شعبها، وبالتالي ديناميات البحث عن الشرعية تختلف في هذا السياق وهذا ما حدث بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بعد عام ١٩٩٣.

بالنسبة لما تفضل به الأخ أبو صالح، أنا موافق تماماً دون شك، كل ما ذكرته موجود في الورقة، فالمشكلة ليست في الأخوة المفاوضين وإنما في المجتمع الفلسطيني حيث نشأت فيه منظمات غير حكومية ومؤسسات المجتمع الأهلي، وكذلك دور الجامعات والقوى السياسية والاجتماعية فاعلة ومتنورة ورديكالية وحديثة، ولكن للأسف أطيح بها أو بجزء كبير منها في وقت لاحق هذا موضوع آخر بالتأكيد.

أما فيما يتعلق بنخبة المثقفين مفهوم النخبة في المرحلة الأساسية مفهوم إشكالي، فالورقة تعالج فقط النخبة السياسية وأنا لا أعتقد

بوجود نخبة تسمى نخبة المثقفين، وأنا غير مقتنع بفكرة المثقف العضوي بالمعنى الجرانتشي. وإذا تحدثنا عن المنهج فأنا أقرب إلى ماركس من جرانتشي، هذا من ناحية أما من الناحية الثانية فأنا لست ماركسياً بهذا المعنى لأني ماركسي في جوانب أخرى دون شك. بمعنى أن التقسيم التقليدي الماركسي للبنائين الفوقي والتحتي، أن البناء التحتي يتكون من وسائل الإنتاج والنخب الحاكمة أو الطبقات المسيطرة هي التي تبني البناء الفوقي وهي التي توزع الثروة، وتتحكم في وسائل الإنتاج وهذا التقسيم شديد الصرامة يصعب تطبيقه على أرض الواقع، فقد ثبت فشله بالمعنى النظري، فالمنهج هو مزيج من التفكير التقليدي الماركسي حول دور الطبقات الاجتماعية. غير أنه ليس بالضرورة أن تكون الدوافع الطبقية ناتجة عن مصالح اقتصادية فالمصالح الثقافية والسياسية والاجتماعية يمكن أن تلعب حتى ضد مصالحها المباشرة.

بالنسبة لدكتور سمير شحادة في موضوعه عن الانقسام، يوجد انقسام وهذا شيء طبيعي، فهذا إجابة على سؤال الدكتور علي الذي استخدم فيه مصطلح الحراك الاجتماعي Social Mobility وهو شيء يرتفع وينخفض في كل المجتمعات وفقاً لقوانين مرتبطة بالمجتمع وهذه القوانين تختلف من مجتمع لآخر، فلا يمكن أن نصف Social Modality مثلاً في الصين على أنه يشبه Social Modality في فلسطين.

بالنسبة للأخ عمر عساف، والذي طرح فكرة «القيادة الجماهيرية»، في الواقع كان في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الاحتلال، نخبة حقيقية لديها رصيد معنوي هائل، ولكن لم يكن لديها رصيد إداري، بحيث كانت تستطيع اتخاذ قرارات تؤثر على الجماعة الفلسطينية الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، أكثر مما تمتلك في الواقع من أدوات لتحقيقه من شرطة وجيش وأموال، ولكن كان لها موقف سياسي، يمكن أن يضم إليه أعداد كبيرة من الناس، بينما موظفو الإدارة المدنية أقوى منها من حيث القدرة الإجرائية على منح الوكالات التجارية أو التصاريح، لكنهم يتصفون بعدم المصداقية وعدم مقدرتهم في التأثير على الناس لأنهم بلا رأس مال معنوي أو وطني على الإطلاق.

أما فيما يتعلق بموضوع «الإقصاء والانتخاب»، المشكلة ليست أن السلطة تصرفت باعتبارها طرف خارجي، بل أعتقد أن النخب الاستقلالية العربية كمصر وسوريا والعراق وفلسطين، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، غير صحيح أنها ذوبت قيم الحداثة والديمقراطية والتعددية، فهي استخدمت كشعارات من أجل التعبئة، فمثلاً حزب البعث السوري لديه شعارات تقليدية تقدمية جداً، فلما حكم هذا الحزب بدأ النظام يعتمد على العشائر والجيش، ونحن في فلسطين جزء من هذه النخبة، وبالتالي لم يكن هناك إمكانية لنشوء نظام ديمقراطي بالرغم من رفع منظمة التحرير شعارات رديكالية، وأنا مقتنع أن هذه الشعارات وهنا يلتقي اليمين واليسار، فاليمين لم يكن وحده الطرف الغير مهتم بالموضوع الاجتماعي بل كذلك اليسار الذي يطرح نظرته إلى نفسه وإلى الكون كجزء من مفهومه الكوني. هذا الطرح كان شعاراً سياسياً، وعندما نشأ حقل سياسي فلسطيني، لم يعد الموضوع الاجتماعي قضية الحقل بما فيها اليسار الفلسطيني، فالجميع انشغل بملف أوسلو وغيره. ونحن لسنا أفضل من السوريين والعراقيين بل نتبع نفس الشريحة السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والموجودة في كل مكان.

وبالنسبة للملاحظة الأخيرة، التي تحدثت عن الحراك الاجتماعي، وكذلك بالنسبة للأجيال والمرجعيات التي تحدث عنها الدكتور فؤاد، فهذا صحيح بلا شك، يوجد تناقض عندما يحدث الفراق أو الانتقال من جيل إلى جيل يتصادف أيضاً غياب المدن، ينتج عنه قادة جدد أو لحظة إنكسار تاريخي تهدد الكيان، فكلا المدخلين صحيح، «مدخل الأجيال والمدخل السياسي».

الملاحظات على المنهج، ليس خطأ في المنهج أن تنتقل من موضوع إلى آخر، لأن المسألة تعتمد على نوع المفاهيم المستخدمة، أما إذا انطلقنا من القرن التاسع عشر والقرن الواحد والعشرون، لا يوجد مشكلة فالمشكلة هل المفهوم تغير؟ هل كنت ماركس وأصبحت نفعي؟ وهل كنت مع جرانتشي وأصبحت ماركسي؟ فالمنهج ليس له علاقة بالزمن.

والشئ الأخير، أعتقد أن الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث يمكن أن تساهم في دراسة المجتمع الفلسطيني، إذا استخدمت موضوع النخبة الفلسطينية كحقل من حقول الدراسة. بمعنى أن الأستاذ الجامعي بدلاً من أن يطلب من طالب عمل مشروع التخرج الذي يدور محوره حول دراسة مجتمعات عربية وعالمية يستبدله بمشروع يدور محوره حول دراسة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية أو نابلس بين عامي ١٩٨٠–١٩٨٥ مثلاً. أي تحويل الدراسات الاجتماعية في فلسطين إلى حقل أكاديمي فهو غير خارج عن الحقول الأكاديمية ومن يعتقد غير ذلك فهو على غير صواب، فقط بالحقل الأكاديمي يمكن إنشاء معرفة اجتماعية صحيحة، كما يمكن الاستفادة من مركز فلسطين للإحصاء في تحويل القضايا النظرية إلى قضايا عملية تكون جزء من الحقل الأكاديمي.

د. علي الجرباوي:

حاولت أن أبين الفرق بين تعددي ديمقراطي ومجتمع سلطوي في موضوع النخبة، وأنا على قناعة بأننا مجتمع سلطوي، لأن كل ما هو مطلوب من النخب المختلفة التي يجب أن تكون موجودة أن تصب في المسار السياسي لا أعتقد أنه مجتمع تعددي ديمقراطي يطلب من أساتذ الجامعة ألا يظهر في المظاهرات، لذلك فإنه في اعتقادي من أجل التحول إلى مجتمع عدلي ديمقراطي، يجب أن يكون هناك فرصة لوجود أكثر من نخبة وليس فقط النخبة السياسية.

دائما أتوقف عن الفهم عندما يكون الحديث عن المثقفين، وكأنهم كتلة صماء، بمعنى أن ننتقد نخبة المثقفين وبعد أن نسأل الناقد فيعتبر نفسه مثقفا، وكيف ذلك؟!

في اعتقادي لا يوجد ما يسمى نخبة المثقفين، بل يوجد ما يسمى نخبة الأدب ونخبة الاقتصاد ونخبة الفن، لكن المثقفين هم شريحة عامة، فالأديب مثقف والسياسي مثقف والاقتصادي مثقف، ويوجد اختلاف بين المثقفين على رؤى مختلفة إن كان في السياسة أو الأدب أو غيره،

لذلك لا يجوز أن نضع المثقفين، وكأنهم في النهاية. وهذا شيء يرتبط بمفهوم آخر لديه إشكالية في المجتمع وهو مفهوم المستقلين، ولكن المستقلين سياسيا يفكرون كلهم بنفس الطريقة، ويجب أن يشكلوا حزب اسمه حزب المستقلين، وإذا شكلوا هذا الحزب انتهت استقلاليتهم.

لدينا تعريفات متعددة للنخبة، ومن أجل نقاش أكاديمي علمي يجب أن يكون لدينا تعريف بالنخبة لأن كل شخص يستخدم مفهوما مختلفا عن الشخص الآخر وهذا يؤدي إلى فقدان الأمور في نهاية الأمر.

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميّز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.